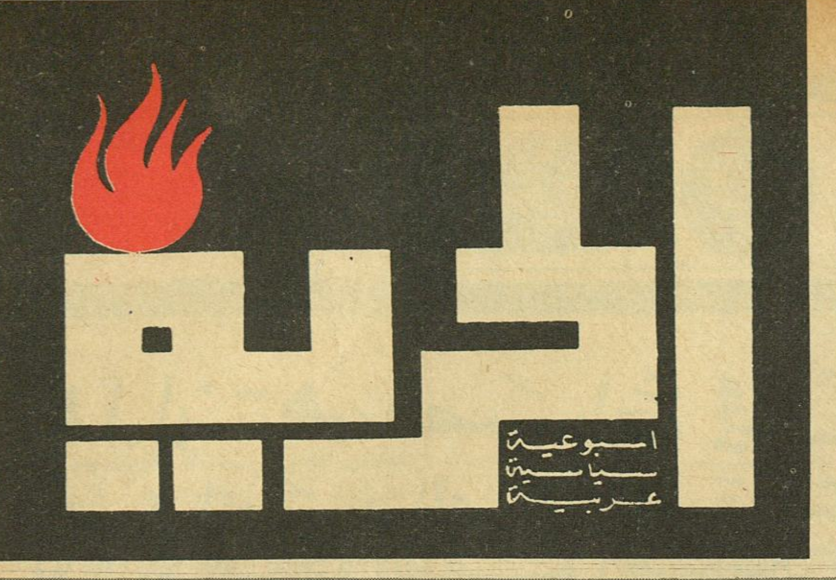
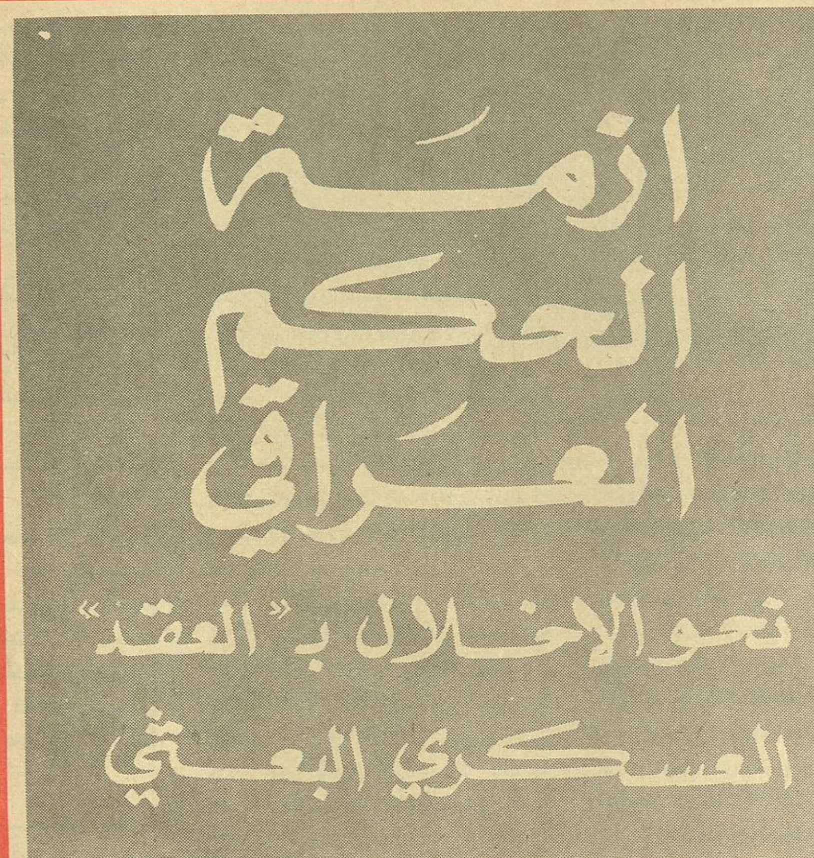


التعليم والنظام السياسي في لبنان

AL-HOURRIAH - No. 537 - 19 - 10 - 1970 - BEYROUTH • بيروت - ١٩ - ١٠ - ١٩٧٠ - العدد ٥٣٧ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً





الاقطاع السياسي في ثوب "الشباب والاختصاص"



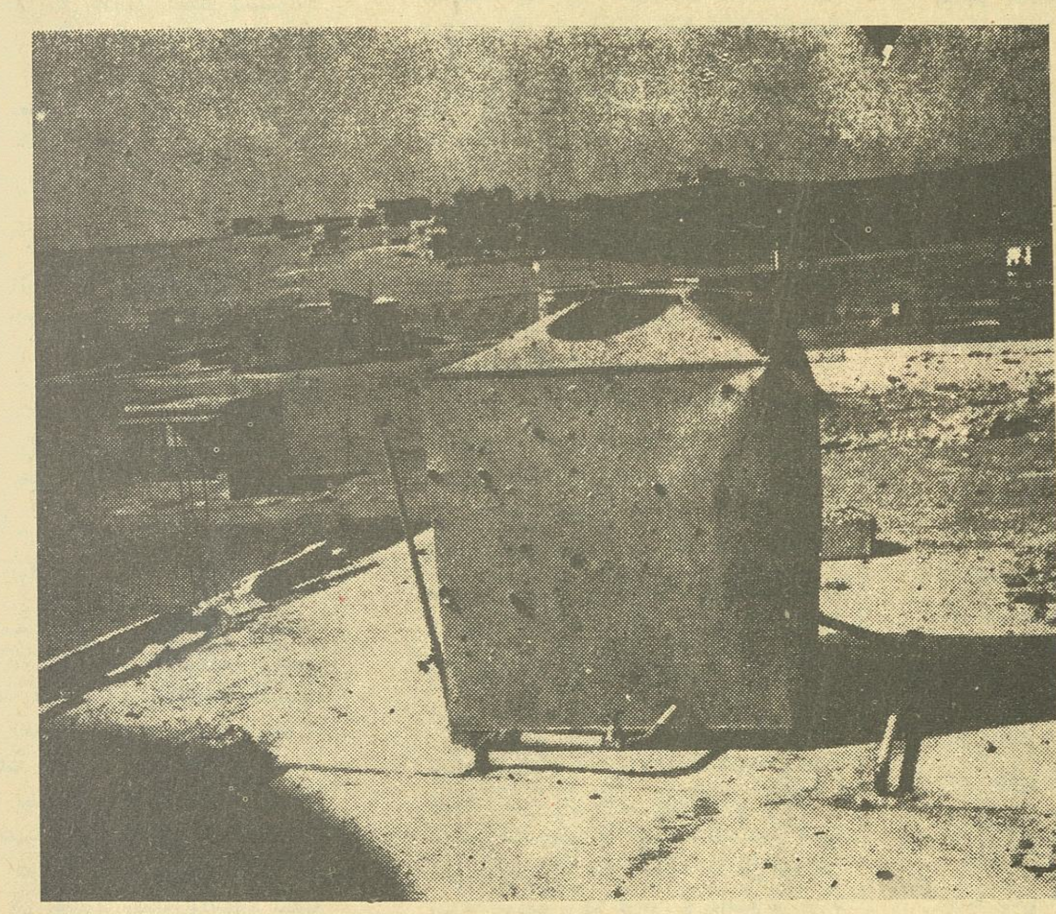
جراح الأردن التي لن تندمل

« جراح الاردن سوف تندمل ونعود شعبا واحدا » .

الملك حسين

في تصريح لاريك رولـو











هل إنتهى الصراع في العراق بعد ابعاد الفريق التكريتي؟

نداء من جمعية الطلبة العراقيين في بريطانيا حول حملات الارهاب والاضطهاد في العراق

بعد اسبوع من الاشاعات والاخبار عن الخلاف بين اجنحة الحكم العراقي بسبب موقف العراق المشين من احداث الاردن ، صدر فجاة قرار باعفاء الفريق التكريتي من مناصبه العسكرية والمدنية في الحكم العراقي ..

ويمثل الفريق التكريتي مجموعة الضباط العسكريين الكبار في الجيش العراقي ، هؤلاء الضباط الذين يشكلون دعامة الحكم القائم ، وهم الذين يرتبطون بنفوذ شركة نفط العراق البريطانية ، وهم الذين يشكلون — في النهاية — حدود تحرك الحكم العراقي ، مهما تغلف بطابع غير عسكري .. فهل يكفي ابعاد الفريق التكريتي لانهاء طبيعة الحكم العراقي القائم ؟..

وما هي حقيقة الازمة التي يعيشها الحكم العراقي المرتكز على عقد عسكري — بعثي (عفلق) ؟

(راجع تحقيقا واسعا عن ذلك على ص ٥ — ٦) .

● هذا ولم تزل اخبار الاعتقالات والاضطهاد للقوى التقدمية في العراق تؤكد بأن الحكم العراقي القائم ماض في سياسته الارهابية ، وكان اخر « انجازاتها » سحب جوازات سفر الطلبة التقدميين في اوروبا !.. وكانت جمعية الطلبة العراقيين في بريطانيا قد اصدرت النداء التالي :

نداء جمعية الطلبة العراقيين في بريطانيا : الى كافة القوى والمنظمات ، والشخصيات الوطنية والتقدمية في العالم العربي : ارفعوا اصوات الاحتجاج ضد حملات الاضطهاد والتعذيب الوحشية في العراق ، من اجل اطلاق سراح كافة الوطنيين والتقدميين المعتقلين والسجناء ، من اجل وقف حملة سحب الجوازات ضد الطلبة العراقيين التقدميين في الخارج .

منذ استلام « البعث » للسلطة في العراق ، في ١٧ تموز ١٩٦٧ ، والشعب العراقي يرزح تحت كابوس من الارهاب والتعسف ، واخبار حملات الاضطهاد والاغتيال والاعتقال والتعذيب في اقبية قصر النهاية تتداولها وكالات الانباء والصحف العالمية والعربية . ولا زال العشرات من خيرة المناضلين التقدميين والديمقراطيين يلاقون ابشع انواع التعذيب ، وحياة الكثيرين منهم مهددة بالخطر ، واسماء الشهداء الذين ماتوا تحت التعذيب الهمجي معروفة لدى الكثير من ابناء شعبنا العراقي . اننا نورد هنا بعض الحقائق التي تشير الى همجية وبربرية سلطة البعث الحاكمة في العراق ضد ابناء شعبنا الابرار .

● ففي ٥ تشرين الاول سنة ٦٨ اطلقت قوات الامن القومي (الحرس القومي) الرصاص على العمال المضربين في معمل الزيوت ببغداد ، وذهب ضحية هذه الجريمة ثلاثة شهداء وعشرات من الجرحى .

● وفي سبعة من تشرين الثاني ، اي بعد يومين من المجزرة الاولى ، هجمت قوات الامن القومي مطلقة رصاصها على جمهرة من المواطنين المحتشدين في ساحة الساعة ببغداد للاحتفال بذكرى ثورة اوكتوبر ووقع ضحية هذا الهجوم ثلاثة اخرين من المواطنين ، اضافة لعديد من الجرحى .

● في ٥ كانون الثاني من ١٩٦٩ نفذ حكم الاعدام بالشهيد الطلابي مطشر حواس بعد فشل محاولة اغتياله .

● وفي نفس الشهر اغتالت قوات الامن القومي احد القادة السياسيين التقدميين ، الشهيد عبد الستار خضير .

● في شباط ٦٩ شنت سلطات البعث حملة اعتقالات واسعة ضد التقدميين والثوريين في العراق ، استشهد على أثرها تحت التعذيب الوحشي في دهاليز قصر النهاية نخبة ممتازة من القادة الثوريين التقدميين ، بلغت اكثر من عشرين شخصا ، بينهم الشهداء: احمد الحلاق ، متى الهندو ، سامي محمد علي ، نور عال المعاني ، هاشم الالوسي ، شعبان كريم ، عزيز فعل ضمد ، وشهيدا الحركة الطلابية وردة داوود وصبري موسى .

● وفي ايلول من ٦٩ اغتالت قوات الامن القومي القائد العمالي عبد الامير سعيد واماتته تحت التعذيب في قصر النهاية واخفت جثته .

● وفي اذار عام ١٩٧٠ اختطفت قوات الامن القومي في شوارع بغداد المدرس التقدمي واحد الشخصيات المعروفة في الحركة الوطنية الشهيد محمد الخضري ، وعثر على جثته في مدينة بلد القريبة من بغداد وفيها ١٨ رصاصة .

● وخلال تلك الفترة وبعد ايقاف القتال في كردستان بدأت السلطات البعثية حملة وحشية ضد كافة القوى التقدمية الوطنية ، وامتلأت دهاليز قصر النهاية بعدد ضخم من خيرة الشباب العراقي بلغت اكثر من ٧٠٠ معتقلا ، وتناقلت الصحف ووكالات الانباء بعض تفاصيل الحملة ، والتعذيب الذي تعرض له الوطنيون وافادت الانباء عن استشهاد البعض منهم تحت التعذيب .

● وفي ١ ايار من عام ١٩٧٠ ، وبعد مطاردة مسلحة في شوارع بغداد القت قوات الامن والشرطة القبض على القائد العمالي كريم حواس بعد اصابته بطلق ناري ، وهو اخ الشهيد الطلابي مطشر حواس ، وتفيد الانباء الواردة عن انقطاع معلومات عنه بعد ١١ يوما من التعذيب الوحشي .

● وفي حزيران ١٩٧٠ نفذ حكم الاعدام رميا بالرصاص بعدد من المعتقلين السياسيين بضمنهم الشهيد عبد اللطيف محمد ، وخلال هذه الفترة عثر في نهر دجلة على جثة شاب مثل به بشكل وحشي بقصد اخفاء شخصيته ، ويسود الاعتقاد انها جثة صالح المسكري ، احد التقدميين الذين اعتقلوا في شباط ١٩٦٩ .

● في تموز سنة ١٩٧٠ القت قوات السلطة القبض على الاقتصادي والوطني المعروف الدكتور محمد سلمان حسن اثر اشتراكه في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني ومطالبته باحترام حقوق الشعب والديمقراطية في العراق ، واعتقل معه عدد اخر من الشخصيات الوطنية .

● وفي أواسط ايلول تناقلت الصحف العربية خبر استشهاد عبد الاله النصراوي ، احد الشخصيات الوطنية تحت التعذيب في قصر النهاية ، وكان قد اعتقل منذ أكثر من شهرين قبلها .

● ولا تزال الصحف تنقل اخبار الاعتقالات في العراق لحد الايام الاخيرة ، حيث تشتد وتتوسع الحملة الارهابية لتشمل كافة القوى الوطنية والتقدمية في البلاد ، وتتضمن الاغتيالات في الشارع حتى للذين كانوا في صفوف البعث الحاكم .

— البقية على صفحة ١٥ —

روائح الدولة الفلسطينية

قبل أن يجف حبر اتفاقية عمان بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني بدأت حملة واسعة لمشروع الدولة الفلسطينية :

ففي عمان اعلن الملك حسين بعد عقد الاتفاقية مع حركة المقاومة موافقته على « حق تقرير المصير » لسكان الاراضي المحتلة بعد « التحرير » (اي بعد التسوية السلمية مع اسرائيل) بحيث يقررون بأنفسهم ما يريدون من علاقات مع الاردن والدول العربية !.

● ويلتقي كلام الملك مع نشاط وتحرك سياسي تشجعه اسرائيل في الاراضي المحتلة . ويتمثل هذا النشاط والتحرك بقيام عناصر فلسطينية بالدعوة الى قيام « كيان فلسطيني » في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وتتحجج هذه العناصر بأحداث الاردن الاخيرة لامتصاص نقمة الجماهير الفلسطينية حول الملك حسين باتجاه كيان فلسطيني مشبوه اصبح الملك نفسه يؤيد قيامه !

● اما التصريحات الاميركية الاخيرة فقد كانت اكثر وضوحا :

اذ اعلن جون كينغ الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ان اية تسوية لازمة الشرق الاوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلسطينيين وامالهم . وكان الناطق الاميركي يجيب بذلك على وجهة نظر أميركا بالنسبة الى احتمال انشاء كيان فلسطيني في الشرق الاوسط .

وكانت مصادر ادارة نيكسون قد صرحت بأن انشاء دولة فلسطينية منفصلة يجري قبوله اكثر فاكثر بين المسؤولين الاميركيين كعنصر رئيسي في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

● اما الاتحاد السوفياتي فقد قدم مقترحات جديدة للتسوية السلمية مع اسرائيل اكد فيه على أمرين أساسيين:

١ — حق كل دولة في الشرق الاوسط في وجود وطني مستقل وآمن

٢ — الاعتراف بحقوق شعب فلسطين ضمن التسوية السلمية .

● كما أن محمد حسنين هيكل كان قد صرح في الاسبوع الماضي في حديث ادلى به لمراسل صحيفة « التايمز » البريطانية بأنه يؤيد بكل قلبه قيام دولة فلسطينية .. على شرط الا تتم في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، فبعد الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة — اي بعد التسوية السلمية مع اسرائيل — يرجع الامر الى الفلسطينيين ليقرروا ما يريدون .

***

بعد كل هذه التصريحات والمواقف الاردنية والعربية والدولية يبقى موقف حركة المقاومة الفلسطينية ، هذا الموقف لم يزل الى الان يرفض الدولة الفلسطينية بكلام عام وغير محدد ، بينما المطلوب موقف واضح ومحدد ، تؤكد فيه حركة المقاومة انها لا يمكن أن تدخل هي — كممثلة للشعب الفلسطيني — بأي مشروع لاقامة دولة فلسطينية ، وانها تعتبر اي مشروع من هذا النوع اجهاضا للثورة الفلسطينية وادخالا لحركة المقاومة في صفقة التسوية السلمية مع اسرائيل .

بيان طلابي

سياسة التعليم وضحاياها !

وزع هذا البيان على الطلاب المتجمعين في « سوق الكتب » :

الى ضحايا المناهج الجديدة والقديمة من طلاب الثانويات .

الى المحتاجين من اهلنا الذين يخنقهم نظام التعليم .

ان سقوطنا سقوط ابنائكم . لم يكن محض صدفة او نتيجة تقصير . فنظام التعليم كله موجه ضدنا .

الامتحانات تواجهنا بمسابقة — حزازير — تعرض بما تدرسه لنا في ثانوياتنا !!! واذا كانت تربيتنا في احيائنا وبيوتنا لم تعلمنا « اللدغ بالراء » فانى لنا الخلاص من سيف اللغة الاجنبية المسلط فوق رؤوسنا ؟. واذا كان ابناؤنا لا يستطيعون في ذات الوقت ارسالنا الى مدارس المؤسسات الاجنبية ، فانى لنا النجاة من مقصلة العلامة اللاغية ؟

انه ليستحيل علينا المرور في امتحانات ومناهج لم توضع لخدمة امثالنا بل لخدمة اغراض هذه المؤسسات ومصالح الاثرياء القادرين على ارسال ابنائهم اليها .

لكن التصفية مع كل هذا لا تقف عند هذا الحد ، فما زال امام الكادحين من اهلنا أسعار الكتب الفاحشة واقساط دكاكين العلم .. والدولة تحرص هنا بقدر حرصها على خدمة المؤسسات الاجنبية ، ان تشجع هذه الدكاكين . فهي تضمن عن هذا الطريق سقوطا اكيدا لطلابها الكثر وتؤمن لاصحابها ربحا خياليا من عرق اهلنا .

فالدولة تحرص ايضا أن تكمل التصفية بشتى الاساليب :

— تقفل باب الثانويات الرسمية في وجهنا بحجة اكتمال الصفوف .

— ترفض المعيدين من بيننا والراسبين في مصفاة البكالوريا .

— تحكم بالاعدام على من تبقى من طلاب بكالوريا ، المنهج القديم .

— تفتعل حواجز شتى للابعاد : كاشتراط السن والمعدلات .

— حتى منافذ « التوجيهية » و « الموحدة » سدتها اخيرا في وجهنا ...

ماذا يبقى أمامنا وأمام اهلنا بعد هذا ؟ طريق تدفعنا اليه الدولة دفعا : التمسح على عتبات النواب والنافذين ، على عتبات من وضع تلك المناهج واقر هذه السياسة التعليمية التصفوية . لكن هل هو الطريق الوحيد أمامنا ؟؟ لا بالتاكيد .

فنحن لن نسكت على سياسة الدولة في تصفيتنا ومنعنا من دخول الثانويات ، لن نسكت على من يسرق الخبز من اهلنا ويريد حتى سرقة حقنا في التعليم . فلا حرماننا من العلم ، ولا طردنا من الثانويات ، ولا تصفيتنا في الامتحانات ، ولا وساطة الزعامات التقليدية .. تحول دون وعينا ووعي اهلنا لطبيعة هذه الدولة وما تمثله من مصالح ضيقة .

ثمة طريق اخر لا بد من أن نشقه : طريق النضال في سبيل تغيير نظام التعليم هذا .

« اخوانكم وابناؤكم من ضحايا سياسة التعليم »

الفرقة ١٦ تمنع الطلاب من بيع كتبهم القديمة !

لا زالت الفرقة ١٦ ترابط ببسالة في ساحة اللعازارية وتصطدم بالطلاب يوميا في محاولة منعهم بيع كتبهم القديمة .. فمنذ الاثنين الماضي والاصطدامات تتكرر والطلاب ياكلون الضرب باعقاب البنادق لسبب واحد : هو انهم لا يملكون ثمن الكتب الجديدة فيبيعون كتبهم القديمة ليشتروا بثمنها ما هم بحاجة اليه !

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

ازمة الاقطاع السياسي في ثوب « الشباب والاختصاص »



الكلام عن « تحديث » الدولة وتطوير الديمقراطية والتمثيل السياسي فيه ، ادعاء قديم ، تعودنا على سماعه منذ أن بدأت الشهابية متمثلة بتحالف الادارة والجيش ، تحاول واهمة تحقيق مثل هذا الادعاء .

واذا كانت الشهابية قد ملكت انطلاقا من الظروف التي انتجتها عام ٥٨ ، امكانات البدء في « تحديث » الجهاز الاداري وتوسيعه واطلاق العنان للعبة « الديمقراطية » في الانتخابات البرلمانية والتشكيلات الوزارية ، فانها لم تستطع رغم ما ملكته من امكانات الضبط ، أن تفلت من حدود التركيبة الاجتماعية في لبنان ، التي يحكم توازنها هيمنة الاقطاع السياسي وعلاقاته الطائفية والاقليمية والعشائرية ، لذلك ما لبثت أن أضافت المؤسسات الشهابية التي هي نتاج « التحديث » الى « الجبنة » المعهودة ، قطعا اخرى ، تلقفها هذه المرة ، متنفذون في الادارة والجيش ، بالتحالف مع جناح معين من الاقطاع السياسي البرلماني (النهج) .

لكن اذا كانت ظاهرة تردي الشهابية قد شكلت دليلا قاطعا على عجز اي عمل يبغي الاصلاح دون ان يمس التركيبة الاجتماعية نفسها او التحالف الحاكم الذي ترتهن هيمنته باستمرار توازن هذه التركيبة وتماسك العناصر المكونة لها ، فان ظاهرة التروي هذه ، قد اصبحت بالنسبة للاقطاع السياسي ، الذي حرم من مغانم السلطة ما يزيد عن ١٠ سنوات ، مدعاة لاجترار ادعاءات الاصلاح والتغيير وحتى « الثورة » .

واذا بصائب سلام يطلع علينا بنظرية « الثورة من فوق » ودور الشباب عبر امناء سر الدولة ، واذا بالشيخ موريس الجميل يدلي بدلوه متوهما انه يتكلم من موقع مختلف ، واذا بالوزارة تتشكل اخيرا من خارج المجلس ، فيطلق عليها « حكومة خبراء وفنيين وشباب » .

١ — مازق الاستشارات والمشكلة الدورية :

في الوقت الذي كانت تدور فيه الاستشارات الوزارية في حلقة مفرغة نتيجة عجز الرئيس المكلف أن يوفق بين هجمات الكتل البرلمانية المختلفة على حقائب المغانم ، وبعد أن وصلت هذه الاستشارات الى مازق صعب الخروج منه بتكرار اللعبة السخيفة بعد أن أعيدت عدة مرات بين « الاقطاب » جاء تصريح الشيخ موريس الجميل ليكتشف أخيرا « ان تاليف الحكومات يقوم على تفتيت السلطة وتوزيعها بين أرباب الزعامات التقليدية » ، وهو اذ يرفض هذا النوع من الاستشارات يقترح انشاء مجموعات وزارية وفي كل مجموعة عدد من الحقائب تسند الى خبراء وفنيين . اما المجموعات الوزارية فتعهد الى « اقطاب التيارات الشعبية » .

هذا ما صرح به الشيخ موريس نهار الاثنين ١٢ — ١٠ — ٧٠ في صحيفة النهار . وفي مساء اليوم التالي جاءت التركيبة الوزارية رغم اختلافها شكلا عن مقترحاته متوافقة مع مضمون تصريحه . فهل في الامر ثمة صدفة تنبوء ام أن صائب سلام سارع فاستجاب للنصيحة ؟

الواقع انه لم يكن من تنبوء او استجابة . ذلك أن الكتل البرلمانية التي حملت فرنجية الى الرئاسة كان يحكم صراعها مع الشهابية تمسكها بالصيغة البرلمانية واصرارها على الاستفادة من فعالية وجودها في المجلس لاستمرار المحافظة على علاقتها بجمهورها الانتخابي . لذلك كان يبدو متوقعا ان تقطف هذه الكتل ثمرة « انتصارها البرلماني » بعد كل المعارك التي خاضتها مع الشهابية تحت شعار « الشرعية » و « الديمقراطية » من خلال تشكيل « حكومة برلمانية مئة في المئة » .

لكن تفاؤل الرئيسين (فرنجية — سلام) — الذي بدا قبل التكليف وفي يومه الاول — في امكانية الوصول الى مثل هذه الوزارة سرعان ما اصطدم بالمشكلة التقليدية التي كانت تطرح نفسها على السلطة الاولى بشكل دوري منذ اواخر عهد شمعون : التوفيق بين مهام الحكم الفعلي (مهام الادارة ، وتنظيم الاقتصاد) وبين التمثيل السياسي لمجلس النواب .

والواقع ان هذه المشكلة اكتسبت الاهمية اكبر وطرحت على الحكم الحالي صعوبة اشد: فالرئيس طرف اساسي من اطراف الاقطاع السياسي ، فهو بذلك لا يستطيع ان يفلت من شروط حلفائه البرلمانيين وتطلباتهم الكثيرة التي انفجرت بعد طول حرمان . الى جانب انه يفتقد الى الركائز التي اعتمد عليها شهاب والتي خولت هذا الاخير القدرة على ضبط « الاقطاب » ولجم البرلمان والقيام بمهام الحكم عبر ادارة متمركزة ومؤسسات جديدة ذات فعالية في التنفيذ وذات ارتباط مباشر به (مجلس الخدمة المدنية — مجلس المشاريع الكبرى ..) وهو ايضا يستحيل عليه ان يسير باتجاه الحل الشمعوني : فحل المجلس — رغم التلويح به (النهار ١٢— ١٠) واجراء انتخابات جديدة لا يشكلان الحل المناسب . ذلك ان تجربة شمعون في اسقاط « الاقطاب » اعطت درسا بليغ الدلالة على استحالة هذا الحل ، فضلا عن ان انتخابات جديدة اذا لم تخضع للتزوير لن تاتي الا بالرؤوس نفسها ومن بينها حلفاء الامس في المعركة السابقة ضد الشهابية .

٢ — الحل الممكن :

ماذا يبقى اذن امام السلطة الاولى ؟ الحل الشهابي غير ممكن . الحل الشمعوني مستحيل ، ثمة صيغة عرفتها السياسة اللبنانية سابقا : صيغة الوزارة الفنية في اوائل العهد السابق .

اذا كانت هذه الصيغة قد شكلت في السابق جوابا على وضع كان لا يزال التخطيط الشهابي فيه قائما (توزيع مهام الحكم بين وزارة تمثل الادارة وتقنيتها ومجلس يمثل التوازن الطائفي واللعبة الديمقراطية) فان هذا لا يعني أن الوضع الراهن يختلف عن سابقه اختلافا اساسيا . فالعناصر المشتركة بين الوضعين لا تزال حاضرة :

— عدم قدرة الاستشارات التقليدية ان تنتظم في اتجاه برلماني غالب وان توفق بين اتجاهات برلمانية متضاربة .

— مستقبل اي حكم جديد هو موضع تساؤل ومهماته حاضرة ومطروحة بشكل ملح (أزمات اجتماعية ، انحسار اقتصادي ، انتظار موصوم لاسطورة « الازدهار ») .

اما الفارق بين الوضعين فيكمن في أن حكم الحلو كان مشدودا في أول عهده الى تحالف اداري — عسكري كان لا يزال مكتسبا شيئا من الاستقلال النسبي الذي كونه لنفسه في العهد الشهابي .. أما حكم فرنجية فهو لا يزال مشدودا لحلفاء البارحة (أقطاب الاقطاع السياسي) ، اما التحالف الاداري — العسكري فقد فقد الكثير من تماسكه واستقلاله النسبي ..

هذا يعني أن صيغة الوزارة الفنية ليست اكثر من جواب على جانب مشترك واحد بين الوضعين : استحالة بلورة تيار غالب في المجلس النيابي واستحالة التوفيق بين المصالح البرلمانية ، لكن الجانب الاخر (توزيع المهام بين ادارة ومجلس) فيلخص تخطيطا شهابيا لا تتوفر مقوماته الان كما كانت تتوفر في أوائل عهد الحلو . عدا ان الشهابية نفسها — رغم امكاناتها الذاتية — قد عجزت عن اتمامه . اذن ما هو الجانب الاخر الذي تحاول صيغة الوزارة الحالية ان تجيب عليه اذا كانت الادارة الشهابية نفسها قد تفككت وتردت ؟ هذا الجانب هو ان يتسنى للاقطاع السياسي أن يشترك في اقتسام مغانم السلطة دون ان يثير هذا الاقتسام صراعا مكشوفا او ان يبرز تناقضات قد تخل بتوازن التركيب الاجتماعي في لبنان . واذا كان فرنجية — سلام قد فشلا اخيرا في اقناع « الهاجمين » على « الجبنة » بأن « القناعة كنز ... » واذا كانا قد عجزا عن وضع حد لجشع شمعون ، اده ، الجميل ، الاسعد ، جنبلاط .. فالمخرج اذن ان يحكما بواسطة « دمى » يمكن أن تنعكس فيها بسهولة مجمل مصالح الاقطاع السياسي . هكذا اختيرت اكثرية الوزراء من « مثقفين » من « ازلام » « صائب بك » و « سليمان بك » .. واذا استثنينا منهم بعض من يستحق صفة « التقنية » (منهم مشرفية .. التويني) قلنا انهم مجرد حاشية من التابعين المتعيشين على فتات الاقطاع السياسي !.



الشيخ موريس الجميل

٣ — ادعاء التهيئة لحكم ديمقراطي و « الفزلكه » المستبقة لدور هذه الوزارة :

لمثل هذه الوزارة طبل وزمر .. فبالاضافة الى ادعاء « التقنية » وهي اسطوانة قديمة يلجا لها الاقطاع السياسي في هذه الايام . نسمع حديثا سخيفا عن دور الشباب ومسؤولياته في التهيئة لحكم ديمقراطي واسس حديثة للحكم . اما كيف يهيء لهذا الحكم الديمقراطي ؟ فتصريح الشيخ موريس الجميل الذي سبق تشكيل الحكومة بيومين يبلغ الدلالة في كشف هذا الطريق المثير !.

الشيخ موريس يرفض « تفتيت السلطة وتوزيعها بين أرباب الزعامات التقليدية » لكون ذلك يخالف « ما أظهرته العلوم السياسية وما انتجته الخبرة في بعض البلدان » ولا شك ان « شيخنا » يمازح سامعيه : فالكل يعرف ان كرسيه البرلماني رهن بترسيخ علاقته الطائفية بقاعدته الانتخابية في المتن وتنفيع المفاتيح الانتخابية فيها وتوزيع الخدمات على أعضاء حزب الكتائب هنا وهناك ، وان « رصيده » السياسي مرهون ببقائه « منظرا » وداعيا طائفيا في « مكتب سياسي » لحزب طائفي ..

لكن الشيخ موريس يتابع بجدية العالم العارف بخبايا السياسة والتاريخ « ان الاتجاهات التي تتجاذب لبنان لم تتبلور بعد بطريقة علمية فنية واقعية موضوعية » — لذا لا بد من « حكومة مرحلية » من الاختصاصيين والفنيين والشباب « تقوم باعداد اسس ومبادىء وأفكار وقواعد يركز عليها مخطط سياسي » . ثم تاتي بعدها « حكومة سياسيين » تسير وفق هذا المخطط ..

لكن الا يدري « الشيخ » ان الاتجاهات التي يشير اليها هي نفسها اتجاهات « الزعامات التقليدية » التي يستحيل ان « تتبلور بطريقة علمية ... » ، لانها أولا واخيرا محكومة بطريقة التركيب الاجتماعي في لبنان الذي لا تؤمن توازنه الا عناصر الطائفية والاقطاعية والعائلية والاقليمية ؟.. أم ترى يراهن الشيخ وهو مدعي الالمام بالتاريخ المغربي (يستشهد بالجمهورية الثالثة) ، على قدرة

— البقية على صفحة ١٥ —



الوجهة السياسية للحكم المصري بعد وفاة عبد الناصر

كثر الحديث بعد وفاة الرئيس عبد الناصر حول « تفكك الفئة الحاكمة » أو حول « الفراغ السياسي » الذي تواجد بوفاة الرئيس عبد الناصر وصعوبة ملئه . فما هي صحة اي من هذه الاقوال ؟ ليس من الممكن الاجابة على هذا السؤال الا بالنظر الى العوامل الفاعلة في التركيب السياسي للفئة الحاكمة والتي تضفي عليه ، من مادتها، تماسكا او تفككا، تبعا للظروف.

لا بد هنا من أن نردد مرة اخرى أن الفئة الحاكمة المصرية هي طبقة برجوازية الدولة البيروقراطية الصاعدة الناتجة عن تحالف الجيش والادارة في السيطرة على وسائل الانتاج الخاضعة للتخطيط ولعلاقات الانتاج الرأسمالية في وقت واحد . وتتجه المصالح الفعلية لهذه الطبقة مسايرة نحو الولايات المتحدة الاميركية و «العالم الحر» تحت شعارات « الحياد الايجابي ، وعدم الانحياز » ، ونحو مزيد من الحرية الاقتصادية والقمع السياسي داخليا .

بيد أن لممارسة هذه المصالح حدودا يفرضها الوضع السياسي المصري بتطوره في الاعوام الاخيرة . فان الاحتلال الاسرائيلي لاراض مصرية (الاحتلال الذي فرضه — ضمن عوامل اخرى — الاتجاه العربي السلطوي للنظام الناصري وتراث الخمسينات القومي) قد فرض على النظام مجابهة لهذا الاحتلال وخوض معركة وطنية (مصرية في التحليل الاخير وبالنسبة للوضع المصري الداخلي) في سبيل تحرير هذه الاراضي (والوسائل متعددة) ، كما فرض عليه اعتمادا متزايدا على الاتحاد السوفياتي في جميع المجالات . ادى ذلك الى انتفاء اية امكانية فعلية للتعبير عن التأييد لاميركا — جماهيريا — وفي وجود النفوذ السوفياتي المتنامي . كما اقترن ذلك بفورة وطنية أدت الى ابعاد المسؤولين عن هذا الخط والذين اقترنت اسماؤهم ايضا باحلك نواحي النظام المصري سوادا ، كما سنرى .

وكان وجود الرئيس جمال عبد الناصر هو العامل الذي تركز فيه توازن الناحيتين — المصالح الفعلية للبيروقراطية ، والضرورات الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي —، اي امتزاج « عدم الانحياز » بضرورة الابقاء على «الصديقة» روسيا (والتي اصبحت اختا كبيرة او اكثر) وبرفع مستوى الاستهلاك للطبقة الحاكمة (تزايد غلبتها داخليا وضرورة ارضائها — انما انتفاء امكانيتها للتعبير الفعلي عن اتجاهها السياسي) .

معركة هيكل الخاسرة

ولكن شخصية عبد الناصر القوية وهيمنته التامة على الحكم لم تكن — كما كان الاتجاه قبل هزيمة حزيران — تعبيرا عن تعايش اتجاهين تتوفر سبل الحياة لكلاهما ولا يتوازنان الا بفضل عنصر لاحم « وسيط » ، بل عن غلبة اتجاه سياسي معين هو ما يشكل اللحمة السياسية الاساسية للنظام ، عامل نتج عن ظروف الاحتلال وعن ضرورة غلبة اتجاه سياسي وطني ذي وجهة سوفياتية على الاتجاه الاخر . على هذا ، فان وفاة عبد الناصر لن تؤدي الى تمكن الطرف الاخر من السيطرة لانه لم يخسر مواقعه السياسية على صعيد الاتجاه السياسي العام ، بل ايضا مواقعه داخل مؤسسات النظام السياسية ، وذلك بانتفاء فاعليته في اجهزة الحكم .

حدث ذلك على اثر التظاهرات الشعبية التي ارجعت عبد الناصر الى الحكم في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧ . وكانت التظاهرات ، في الوقت نفسه ، تجمعات معادية لزكريا محي الدين ، الممثل الفعلي لمصالح البيروقراطية المصرية الحاكمة ، والذي مثل بالنسبة لهذه الجماهير الاستسلام لاميركا واسرائيل وقمع المخابرات المصرية للشعب المصري . تبع ذلك تصفية لنفوذ محي الدين في الادارة (في وزارة الداخلية وفي المخابرات خاصة) اكملت احتراقه السياسي الذي ركزته هزيمة حزيران.

من هنا كانت معركة هيكل في سبيل ارجاع زكريا محي الدين الى الحكم معركة خاسرة . فقد خيل لهيكل أن « معركة الخلافة » ستقرر في الايام الاولى التالية لوفاة الرئيس الراحل، وتحرك بسرعة ودون أية لباقة دافعا في اتجاه مغاير لـ « طريق عبد الناصر » (وهذا تعبير ابتكرته الاهرام ، عدد ٢—١٠—٧٠) مما كشف اوراقه بسرعة متناهية ادت الى احتراق اللعبة التي كان بصددها والى تهديد مستقبله السياسي الشخصي تهديدا فعليا قد يكون له اثار قريبة . وجاء تحرك هيكل بشكل محاولة لاحياء اسم زكريا محي الدين وبمحاولة لتزكية هذا الاحياء على صعيد الاعلام عالميا ، وذلك برقابة دقيقة على البرقيات التي أرسلها المراسلون الاجانب من القاهرة كما لازم ذلك تحرك في صفوف ما تبقى من الموظفين الخاضعين لنفوذ زكريا محي الدين واولئك الذين يدينون بالولاء لهيكل .

حدود « اليمين » وحدود « اليسار»

الا انه بغض النظر عن الجوانب التكتيكية التي افشلت محاولة هيكل ، هناك حدود فاعلية اي تحرك باتجاه زكريا محي الدين . فالفئة المقررة سياسيا من اعوان عبد الناصر الشخصيين (سامي شرف الخ ، ما عدا هيكل) تدفع باتجاه « طريق عبد الناصر » الذي يعرف بغلبة العنصر المشار اليه . كما أن ضباط الجيش ، وحتى ذلك القسم منهم الموالي لزكريا محي الدين والمؤيد لصلح منفصل مع اسرائيل تحت وصاية اميركا والى انكفاء مصري داخلي وعزلة عن العالم العربي ومناخ افضل لتطور رأسمالي صرف لا تشوبه «مشاكل» و« تعقيدات » قومية ، يدرك أن وجود الجيش كجيش مسلح ومدرب مرتبط اشد الارتباط بالصداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وان متطلبات الحكم في دولة مرت بتجربة الناصرية في الخمسينات تعيش في ظل احتلال اسرائيلي مدعم اميركيا ، لا تسمح بمجيء شخص كزكريا محي الدين الى الحكم .

هذا من جهة . من جهة اخرى ، هناك علي صبري (١) الذي برز مرة اخرى نفوذه

١ — كان افول نجم صبري في الاشهر القليلة الماضية (وصعود هيكل الاخير تم على حسابه) وتنحيته عن مواقع السلطة من قبل عبد الناصر نتيجة لمحاولته توطيد علاقة مستقلة عن الحكم مع السوفيات ولفضائح شخصية لم تعد تخفى على أحد في مصر .


علي صبري

انور السادات



محمد حسنين هيكل

الواسع الذي تمتع به بفضل وجوده شبه الدائم في الاتحاد الاشتراكي نفسه الذي ترأسه لسنوات عدة . كما أن علي صبري يتمتع بثقة الاتحاد السوفياتي ويعتبر الصديق الاول للاتحاد السوفياتي في الحكم المصري(١). وكان علي صبري من الرابحين بتصفية نفوذ زكريا محي الدين من الادارة ، ولو لم يكن ذلك بصورة مباشرة بل عن طريق تأييد اشخاص (مثل شعراوي جمعه وزير الداخلية مثلا) اخذوا يوطدون نفوذهم في مجالاتهم المحدودة ، دون ان يكونوا قد بدأوا بالتغلغل في هيكل الادارة ككل (كما كان زكريا محي الدين قد فعل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا لم تتوفر لشعراوي جمعة مثلا) . كل ذلك يجعل علي صبري رجلا« قويا »و«قادرا» على تولي سدة الامور بفرص استمرار اكبر من فرص زكريا محي الدين .

١ — النشاط الواسع للسوفيات في مصر بعد وفاة عبد الناصر ، وتعيين فينوغرادوف (نائب وزير الخارجية) سفيرا في القاهرة دلائل على مدى الاهتمام السوفياتي بالوضع الداخلي في مصر ، هذا الاهتمام الخاضع لمنطق التنافس السلمي بين الانظمة . راجع تصريح غولدا مائير (١٣ — ١٠ ، حيث تطمئن السوفيات حول عدم نية الولايات المتحدة انتهاك « مجال نفوذه » .



زكريا محي الدين

الا ان حدود الاتجاه الموالي لاميركا (زكريا محي الدين — هيكل) لا يعني انه لا سلطة له على الاطلاق . وينبع دوره هنا من عدم قبول بورجوازية الدولة البيروقراطية الحاكمة في مصر برئيس قوي وموال للسوفيات في وقت واحد ، وذلك بسبب المعارضة لهذا في قطاعات واسعة من الادارة ومن الجيش (ونسبة الضباط الموالين للسوفيات — بكل ما لهذه الكلمة من معنى — ضئيلة جدا ، وهنالك حتى تذمر كبير من الوجود السوفياتي بسبب وجود الضباط السوفيات ، وخصوصا بسبب السلطة المخولة لهؤلاء الضباط في سبيل ضبط امور الجيش وفاعليته والتي آلت اليهم ضمن اصلاحات ما بعد هزيمة ١٩٦٧) ، وبسبب الصدى والتقبل الذي تلاقيه هذه المعارضة في اوساط الادارة والجيش ككل بسبب اعتبارات سياسية وايديولوجية شتى ، اهمها معارضة بورجوازية الدولة ، كبورجوازية ، لتقبل فكرة الخضوع لنفوذ الاتحاد السوفياتي ، ورغبتها كبورجوازية ، في ابقاء طريق الصداقة مع الولايات المتحدة مفتوحا ، وتصورها ، كبورجوازية ايضا ، ان صلتها الحميمة بالاتحاد السوفياتي صلة آنية تفرضها متطلبات الاحتلال الاسرائيلي وستزول بزوال هذا الاحتلال بعد بركة الحل السلمي .

الرئاسة والرئاسة الفخرية

من هنا كان منصب الرئاسة المصرية كالتقاء لهذه الاتجاهات يجب أن يكون اما في يد رجل قوي بقدر قوة عبد الناصر ، ام في يد رجل بامكانه أن يمثل « عبد الناصر صغير » (كان بامكان عبد المنعم رياض أن يلعب هذا الدور لو ظل حيا) ، او في يد رجل ضعيف بامكانه ان يمثل « تراث » عبد الناصر . بهذا وقع الخيار على رجل زامل عبد الناصر طوال حياته السياسية وبامكانه أن يمثل « الوفاء » لـ « طريق عبد الناصر » كتجسيد لخط سياسي يقوم على تلاعب قوى واعتبارات من غير الممكن او المرغوب به أن تظهر . فالمطلوب الحفاظ على وحدة الامة في « طريق عبد الناصر » ، ولا يمكن لهذا الشيء ان يتم الا بعنصر منزه عن دنس تلاعب القوى السياسية وغلبة احد عناصرها ، مما عرفناه اعلاه . وهكذا وقع الخيار على أنور السادات لتوفر جميع الخصائص المذكورة فيه . ومن هنا الاجماع على ترشيحه وحملة التعبئة الواسعة التي قامت تحت اشراف اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي في جميع انحاء مصر (راجع الاهرام اعداد ما بعد ١٠—١٠—١٩٧٠) .

ثم بعد التاكيد والتشديد على « المحافظة على نظام عبد الناصر » (حسين الشافعي في الاهرام ٩—١٠) والسير في « طريق عبد الناصر » وبموجب « برنامج ٣٠ مارس » (أنور السادات في الاهرام ١١—١٠) ، بعد تنزيه السادات عن طريق تأليه عبد الناصر (اطلاق اسمه على المنشآت ، ادلاء الطلاب لقسم « الاستمرار على مبادئ عبد الناصر » ، التماثيل والمساجد في كل جامعة ، ادخال دروس يومية عن حياته في المدارس الخ .راجع اعداد الاهرام التي صدرت بعد وفاة الرئيس الراحل) ، بعد ذلك تاتي القوى السياسية الفعلية وتوازنها . فمحور توازن القوى هذا هو تلك الغلبة المشار اليها اعلاه والتي تطورت بعد هزيمة حزيران والاحتلال الاسرائيلي للعناصر السياسية غير المتطابقة مباشرة مع المصالح الفئوية الفعلية لبورجوازية الدولة المصرية . وتتمثل هذه الغلبة الفعلية في شخص علي صبري الذي سيتمكن من ممارسة الحكم بفاعلية بسبب التأييد السوفياتي الذي يتمتع به ، والصلات الداخلية العاملة في صالحه ، وبسبب عدم معارضة الجيش له وادراك الضباط المعادين للاتحاد السوفياتي لضرورة الاعتماد عليه . ومن هنا توقعات تولي علي صبري رئاسة الوزارة بعد انتخاب السادات رئيسا للجمهورية وموافقة الشعب المصري على توليه سدة الرئاسة .

تماسك الفئة الحاكمة

يمثل الاتجاه نحو تولية علي صبري رئاسة الوزارة فعلا الاستمرار في « طريق عبد الناصر» بمعنى غلبة مجموعة من الاتجاهات السياسية التي فرضها وضع ما بعد هزيمة حزيران . وبكونها كذلك ، تمثل استمرار الوضع السياسي المصري — على صعيد الفئة الحاكمة — كما كان عليه قبل وفاة الرئيس عبد الناصر ، استمرار في تماسك الفئة الذي تحتمه العوامل الذي يخضع لها هذا التماسك: غلبة الاتحاد السوفياتي ، التراث الناصري الوطني ، الاحتلال الاسرائيلي ، هيمنة بورجوازية الدولة البيروقراطية .

وسيبقى هذا التماسك يضفي الغطاء السياسي للنظام الذي كانت توفرها شخصية عبد الناصر حتى تزول العوامل التي تؤدي الى هذا التماسك : فبزوال الاحتلال الاسرائيلي سيزول عامل التعبئة الشعبية (بزوال العامل الوطني) وستزول الضوابط التي نجمت عن الاحتلال لتبرز على السطح التناقضات الفئوية داخل برجوازية الدولة على صعيد التحالف الحاكم ، ولتبرز امكانات عمل جماهيري مستقل ، كانت قد لجمتها وحدة هذه البرجوازية وقبضتها الناصرية القوية .

العراق

أزمة الحكم القائمة : نحو الاخلال بـ"العقد" العسكري - البعثي

١ — العزلة الموروثة وسياسة « الانفتاح » :

بعد الاطاحة بجماعة عارف ومجيء التحالف العسكري — البعثي الى الحكم في العراق اثر انقلاب ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ اولى الحكام الجدد — القدامى مهمة كسر طوق العزلة الذي رافق صعودهم الى السلطة المكانة الرئيسية في مسار سياستهم الداخلية والعربية ، ولم تكن هذه العزلة السياسية، الوطنية والعربية، التي رافقتهم الى السلطة ، نتيجة تركيبهم غير الشعبي ، العسكري — الفئوي ، وحسب ، وانما أيضا كانت احدى ذيول السياسة القمعية التي قادوها ابان حكمهم الدموي السابق عام ١٩٦٣ ضد اطراف الحركة الوطنية العراقية : فلقد كان طبيعيا أن تذكي عودة حكام عام ١٩٦٣ الدمويين ذكريات العديد من اطراف الحركة الوطنية في العراق :

— الشيوعيون : المجازر التي دبرها حكم البعث ضدهم عام ١٩٦٣ والتي اودت بمئات من انصار ومناضلي الحزب واليسار — والاعتقالات التي شملت اكثر من عشرة الاف اخرين .

— الطلاب : ضغوط اساتذتهم المأجورين لحملهم على اعلان تأييدهم للنظام .

— النقابيون : قيام البعث بتصفية جميع التنظيمات الجماهيرية .

— الناصريون : مسؤولية البعث في فشل محادثات الوحدة الثلاثية مع مصر وسوريا .

— الاكراد : عودة الاشخاص الذين قادوا حربا بلا هوادة ضد قراهم التي قصفت بالنابالم ..

في هذا الاطار من العزلة السياسية اتجه الحكم الجديد الى اظهار نفسه تجاه القوى التي حصدت ، خاصة ، من قمعه السابق الوفا من الضحايا (الحزب الشيوعي — الحركة الكردية بصورة خاصة) بمظهر الحكم « الديمقراطي ، الثوري ، الوحدوي والتقدمي » الذي سيعمل على خلق « المناخ الضروري لعودة النظام الديمقراطي والحياة البرلمانية » (١) (من خطاب احمد حسن البكر أثر الانقلاب) .

وكان الحكم الجديد يطمح دون شك ، مستفيدا من تجربته السابقة عام ١٩٦٣ ومدفوعا بضرورة الخروج من عزلته وتقوية نظامه ، باشراك التنظيمات الاخرى في الحكومة ، ضمن شروط تعجيزية ستتضح فيما بعد ، ولا سيما الحزب الشيوعي — اللجنة المركزية الذي يتمتع ، رغم جميع نكساته ، بقواعد قوية وثابتة . واتخذ الحكم بهذا الصدد عدة اجراءات حاول بواسطتها دعم ادعاءاته حول « مد يد الصداقة » الى جميع القوى الوطنية : الافراج عن المعتقلين السياسيين (٢) — اعادة الموظفين المفصولين لاسباب سياسية ..

كانت سياسة الحكم في اتجاه فك عزلته هي سياسة الترهيب والترغيب ولكن بأسلوب متناقض :

— تجاه الحركة الوطنية : يرفع شعار « الجبهة الوطنية » ويقود في نفس الوقت حملات ارهابية ضد الوطنيين — يعقد اتفاقية مع الاكراد (١٧ اذار ١٩٧٠) لكسب الوقت من أجل الانصراف الى حل مشكلاته الخاصة، بينما يتربع على الحكم اعداء تاريخيون للحركة الوطنية الكردية (٣) ..

— تجاه الامبريالية والرجعية : يدعي معاداة الامبريالية بأعلى اصواته مهددا بتصفية مصالحها ويعقد في نفس الحين الاتفاقيات مع الشركات الاحتكارية البترولية في العراق التي ما زالت تشكل بالفعل دولة داخل دولة — يصنف الرجعيات العربية باعتبارها احد ثالوث اعداء الامة متوعدا اياها بأن تحرير فلسطين سيمر عبر جثتها ، ويدعم في الوقت نفسه قيام اتحاد امارات الخليج العربي — المشروع البريطاني المولد ...

***

٢ — اتفاقية ١٧ اذار ١٩٧٠ : محاولة الخروج من العزلة ونتائجها على صعيد الحكم :

لم تتمخض هذه السياسة الا عن المزيد من عزوف الاحزاب والقوى الوطنية عن محض تأييدها الكامل للحكم او عن الاشتراك في الحكومة مما ضاعف من عزلة الحكم على الصعيد الوطني وكان تصاعد القوة العسكرية المصرية على القنال آنذاك لا يفتح متنفسا للحكم العراقي لتلقف موقف عربي ، كموقف القبول المصري للمقترحات الاميركية فيما بعد ، يكون موضوع مزايدة تساعده على التخفيف من حدة عزلته . هذا بينما كانت الحركة الوطنية الكردية تمارس ضغطها المعهود على الحكم . وكان هذا الاخير يدرك انه دون حل المسألة الكردية ، او التظاهر بحلها ، او على الاقل تحييد البرازاني زعيم الحركة الكردية المطالبة بالحكم الذاتي لمناطق الشمال والملقب « بالملك غير المتوج للعراق » لن يكون بأمكانه الاستمرار — وتجربة الحكومات السابقة ماثلة — دون مواجهة عراقيل فعلية تمنعه من كسب حرية اكبر في الحركة لمواجهة القوى السياسية الاخرى .

وقد فرض اتجاه الحكم نحو اعلان الاتفاق مع الاكراد (اتفاقية ١٧ اذار ١٩٧٠) ، وهو اتجاه مفروض بدوره للاسباب السالفة ، ابعاد « المتشددين » من العسكريين المشهورين بعدائهم التاريخي للحركة الوطنية الكردية عن مراكز المسؤولية المباشرة (حردان التكريتي وصالح مهدي عماش — اللذان بدءا من ذلك الحين في حالة ترحال دائم خارج العراق !) والذين لا يحوزون على ثقة الاكراد (راجع تصريح البرازاني) . واتجه الحكم نحو التحالف مع اجنحة اخرى داخل « الاتجاه المدني » في الحزب (صدام التكريتي الذي عين نائبا لرئيس « مجلس قيادة الثورة » — وهو الذي مثل الحكم في المحادثات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه البرازاني) .

واعقب عقد هذه الاتفاقية قيام الحكم باثارة ضجيج اعلامي كبير (٤) لايجاد متنفس له بعد طول انتظار ، الا ان تعقيبات الاكراد ، من حين لاخر ، عن تصرفات تتنافى مع « روح» الاتفاقية ، كانت تعكر صفو الحكم (٥)

اذا كان الاتفاق مع الاكراد قد حمل « جناحا مدنيا » في الحزب الى التقدم على صعيد الحكم ، للاسباب السالفة ، على حساب بعض العسكريين ، فان هذا « الجناح المدني » كان هو الاخر يحكمه منطق الاجنحة وكان ابعد من ان يمثل اتجاها حزبيا (اي قاعدة شعبية منظمة وثابتة) ، ذلك ان علاقة

١ — سنرى نماذج من هذه « الديمقراطية » في البيانات شبه اليومية الصادرة عن اطراف عديدة من القوى الحزبية ، التي تحمل قوائم طويلة من ضحايا حملات الاغتيال والاعتقال والتعذيب التي يباشرها الحكم الحالي ضد الحركة الوطنية . ومهما يكن فأن صالح مهدي عماش يقدم « تفسيرا » لهذه الديمقراطية المزعومة بأن لها « حدودها » ما هي هذه الحدود ؟ .. في رأيه أن « مساواة الاحزاب السياسية ، وعلنية صحافة الرأي » تحملان التشويش « .. للوحدة الايديولوجية الضرورية لانتصار الثورة . فما هو طبيعي في الفربلس كذلك في البلدان التي ما زالت متخلفة عن غيرها » ! (تصريح أدلى به اريك رولو . لوموند ١٠—١٠—١٩٦٨)

٢ — سجن « قصر النهاية » الذي افرغ من هؤلاء المعتقلين سيعود ليمتلئ من جديد بمعتقلين من نفس الاتجاهات السياسية !.

٣ — يصرح الملا البرازاني لاريك رولو في ١٢—١٠—١٩٦٨ بأن حكام بغداد « ليس لديهم مطلقا نية بأعطاء الاكراد حقوقهم الوطنية » كما يذكر ان عماش كان يتحدث عام ١٩٦٣ عن قضاء « ويك — اند في الشمال » !

٤ — شاهدنا بعض نماذجه على شكل ملصقات تتحدث عن « انسانية القومية العربية » !

٥ — بالاضافة الى المكسب السياسي الذي حققه الحكم من جراء عقد هذه الاتفاقية، وهو مكسب لن يطول امده ، فقد استطاع ان يتحرر من جزء كبير من مخصصات الحرب الكردية . وحسب تقديرات العقيلي ، الوزير السابق للدفاع ، فان الحرب ضد الوطنيين الاكراد التي استمرت ٩ سنوات مع بعض الانقطاعات كلفت على الاقل ٥ مليارات فرنك فرنسي (لوموند ٩—١٠—١٩٦٨) .

التحالف العسكري مع حزبه كان يحكمه منطق لا بد من توضيح معالمه بالرجوع الى أصوله في ظروف الانقلاب المزدوج ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨ .

٣ – هشاشة التحالف العسكري – البعثي :

على عكس ما يدعيه الحكم العراقي وأبواقه فان حزب البعث ، بما هو حزب ، كان بعيدا عن المساهمة في احداث انقلاب ١٧ تموز الاول . فالذي قام بالانقلاب عسكريون متنافرو المصالح الفئوية جمعهم عجز حكم عارف وضعفه من جهة ، وارتباطات بعضهم المشبوهة بالشركات البترولية من جهة اخرى ، للتحالف من أجل اسقاط الحكم العارفي .

فمن ناحية كان عجز حكم عارف وضعفه (اقتصاديا واجتماعيا – ضغط المسألة الكردية – هزيمة حزيران ...) يجعلان منه « ثمرة ناضجة » تنتظر انقلابيين مستعدين لقطافها .

ومن ناحية ثانية كان اتجاهه نحو « التعاون » مع فرنسا الديغولية والارتباط بعجلة مصالحها البترولية بصورة خاصة (الاتفاقية بين الشركة الوطنية للنفط والشركة الفرنسية اراب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ التي أعطت الشركة الفرنسية بموجبها حق التنقيب عن البترول على مساحة تبلغ ١٥٨٠٠ كلم مربع – الاتفاق على شراء ٥٢ طائرة ميراج فرنسية ...) وبالتالي قيام بعض رجال الحكم آنذاك بالتعبير عن هذا الاتجاه داخل السلطة) طاهر يحيى رئيس الوزراء آنذاك – وقد اصبح معلوما ان يحيى واخرين تلقوا ٣٠ مليون فرنك رشوة من الشركة الفرنسية) ... ان هذا الاتجاه هدد فعليا المصالح البترولية البريطانية والاميركية لحساب المصالح الفرنسية (شركة نفط العراق البريطانية هي اقوى الاحتكارات البترولية في العراق) مما هدد بدوره امتيازات بعض رجال الحكم العارفي الممثلين للمصالح البريطانية (النايف والداوود) (٦) .

هكذا اجتمعت جملة مصالح وارتباطات حملت تحالف عسكري هش متنافر المصالح الفئوية من الضباط الذين كانوا حول عارف (النايف والداوود) والعسكريين البعثيين (البكر ..) نحو اسقاط حكم عارف في انقلاب أول ١٧ تموز . ولم يكن يشار الى حزب البعث يومها الا كطرف هامشي مؤيد للانقلاب .

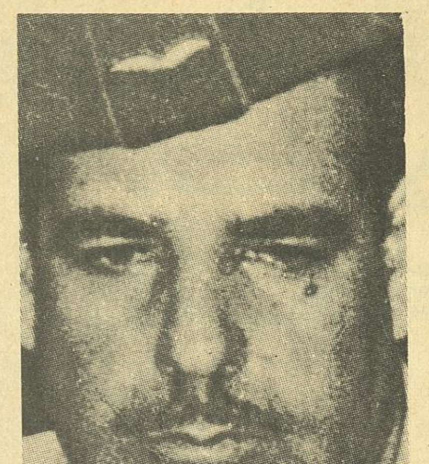
بعد ١٤ يوما على الانقلاب الاول تبعه انقلاب اخر في ٣٠ تموز تم فيه اقصاء الداوود والنايف ملاحقين باقذع الاوصاف (استعماريون – عملاء – مرتشون ...) وهي تهم صحيحة ولكن كيف تعاون معهم عسكريو البعث ؟؟ وفي محاولة لاضفاء صفة حزبية على الحكم ، بمعنى قاعدة شعبية ، قدم حزب البعث بوصفه « يد الثورة واداتها » !

بينما كان دور الحزب لا يتعدى دور الملحق لحكم العسكريين : فالجيش ، الموزع الولاءات كان ، عبر تحالف اصحاب هذه الولاءات القوة الرئيسية والمهيمنة في الحكم .

٦ – منذ تبلور اتجاه الحكم العارفي نحو فرنسا بدأ المراقبون يتوقعون انقلابا محتوما في العراق – ونذكر ان جريدة الاوريان اللبنانية توقعت قبل ١٤ شهرا من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بسقوط عارف ومجيء البكر والعقيلي بمساعدة الشركات البترولية البريطانية .. (الاوريان ٦ أيار ١٩٦٧) .



ميشال عفلق



حردان التكريتي

٤ – الموقف من احداث الاردن الاخيرة : عزلة جديدة – خلافات جديدة :

هكذا كان يحكم التحالف العسكري – البعثي منذ الانقلاب الثاني منطق هيمنة الجيش وهامشية الحزب . ومن الطبيعي ان يواجه هكذا تحالف هش اختلال في موازين القوى المؤلفة له تجاه اية عزلة سياسية .

بعد ان تحرر الحكم العراقي نسبيا من عزلته السابقة اثر اعلان الاتفاق مع الاكراد على حساب ابعاد بعض العسكريين عن مراكز المسؤولية المباشرة والتحالف مع « الجناح المدني » ، يأتي موقفه من الاحداث الاردنية الاخيرة ، بصورة خاصة ، ليضعه من جديد في زاوية عزلة خانقة بدأت تهدد فعليا ، كما هي حال جميع انظمة الحكم العسكرية تجاه العزلة ، توازنات التحالف العسكري – البعثي الحاكم : في مواجهة نداءات المقاومة التي كانت تتعرض ابان الاحداث الاخيرة لمؤامرة تصفية مدبرة يقودها الحكم الاردني العميل ، بطلب تدخل قطعات الجيش العراقي الموجودة في الاردن (١٢ الف جندي) التي كان مفترضا انها تحت امرة المقاومة ، كما اعلن العراق من قبل ، كانت هذه القوات تتلقى اوامرها من بغداد بعدم الوقوف على جانب الحياد في الصراع الدائر مفسحة المجال ، تبعا لذلك ، لقوات من الجيش الاردني للمرور من أمام مناطق تمركزها دون التعرض لها وهي متجهة لتنفيذ مجزرتها ضد المقاومة ، الى درجة أن الحكم العراقي حاول عرقلة المساندة السورية للمقاومة بعد مماطلته في المحادثات التي اجراها مع وفد سوري اتى العراق للتباحث في الموقف (احال الوفد الى قائد القطعات العراقية الموجودة في الاردن الذي رد بدوره بانه لم يتلق اية تعليمات من بغداد) .

وبالطبع لم يكن الملك حسين يمازح الصحافيين العالميين عندما اشاد امامهم ، وهو يستعرض « انتصاراته » « بحياد » القوات العراقية !

قوبل هذا الموقف العراقي المتخاذل كما اصبح معلوما باستنكار جماهيري واسع وادانته المقاومة الفلسطينية ولو بصورة غير مباشرة (خطاب ممثل اللجنة المركزية للمقاومة في مسيرة دمشق – المؤتمر الصحافي الذي عقده الناطق باسم اللجنة المركزية كمال ناصر في دمشق – نداءات اذاعة الثورة الفلسطينية ابان الاحداث ...) كما اشارت انباء حزب البعث في لبنان عن « تململ » في داخله واستقالات جماعية منه مما دفع ميشال عفلق الى اصدار بيان يدعو فيه البعثيين بالتطوع للقتال الى جانب المقاومة ..

اعاد هذا الموقف الحكم العراقي الى عزلة خانقة حتى تجاه المقاومة التي كانت الى الامس القريب ملاذا لمزايداته وادعاءاته حول دعمها وتأييدها ... ولم يكن من بد على البعثيين الحزبيين (عفلق وتلامذته) ازاء ذلك الا التنصل موارية من الموقف العراقي (بيان عفلق – مقالته : المؤامرة الكبرى في جريدة الكفاح) في محاولة لاظهار الحزب « طاهر الذيل » من « ادران » الحكم العراقي الذي يتنبأ له عفلق بان « الفشل » سيكون حليفه اذا لم ينطلق من « المبادىء والفضائل التي تتطلبها المرحلة الجديدة .. »!!

والواقع ان هذه المحاولة لا تتعدى تبرئة حزب كان ضالعا منذ الانقلاب (دونك دوره الفاشي الذي لعبه عام ١٩٦٣) بالتحالف مع العسكريين ومحضهم تأييده وان لم يكن دوره في هذا التحالف بحجم التأييد الذي داس باسمه الحكم « كل » المبادىء والفضائل التي تتطلبها المرحلة الجديدة .. » !! : اضطهاده للحركة الوطنية – مراوغته في حل المسألة الكردية – قمعه للحركة الفلاحية في جنوب العراق (مقابل اصلاح زراعي باق على ما كان عليه قبل « الثورة البيضاء » دون ان يطبق الا ربعه) – دوره المشبوه في الخليج العربي (دعمه لقيام اتحاد امارات الخليج الذي تعمل له بريطانيا) (٧) – اغلاق مكاتب المنظمات الفدائية ومنعها من ممارسة نشاطها بحرية – التوقيع على اتفاقيات مشبوهة مع الاحتكارات البترولية في العراق (٨) ..

ومهما كان دور الحزب ومدى ضلوعه في سياسة الحكم العراقي فان الموقف العراقي من الاحداث الاردنية وما نتج عنه من عزلة خانقة للحكم اخذ بتفجير التناقضات في داخله التي ستجد حسمها بالاستقلال عن الحزب ومشاركته بالمعنى المتعارف عليه « للمشاركة الحزبية » (انباء عن خلافات متفجرة بين جناح صدام التكريتي وبين العسكريين : حردان التكريتي – صالح مهدي عماش – وانباء اخرى عن وصول صدام والعيسمي الى بيروت لمقابلة عفلق ووصول صلاح التكريتي المبعد الى القاهرة الى بيروت لاغرض نفسه (؟)) . والواقع ان ثمة اعتبارات اخرى تساهم في تسعير حدة هذه التناقضات :

– مراكز الجيش وما توفره من امتيازات (ثلث ميزانية الدولة تذهب الى الجيش وبخاصة على شكل مرتبات وامتيازات لكبار قواده . والجيش بهذه المثابة يشكل برميلا دون قاع !)

– عراقيل فعلية تواجه الاتفاق مع الاكراد الذي كان صعود « الجناح المدني » ثمرة له (من هذه العراقيل : مطلب الحكم باستثناء منطقة كركوك الغنية بالبترول في الحكم الذاتي للاكراد – مطلب البرازاني ان تكون كركوك مركزا له بعد توليه منصب نائب رئيس الجمهورية بينما يطالب الحكم ان يكون مركزه بغداد ...)

– محاولة العسكريين لوضع حد للارهاب الذي يسبب لهم عزلة خانقة على الصعيد الوطني والتضحية ، تبعا لذلك ، برؤوس « متشددة » داخل الحكم ...

٥ – مسؤولية الحركة الوطنية :

من المفهوم تماما ان تكون التناقضات الفوقية – الفئوية حالة ملازمة لانظمة الحكم العسكرية كالنظام العراقي . ويمكن التوقع بسهولة بانفجار محتمل للتحالف العسكري – البعثي القائم في العراق الذي قد يأخذ طابعا انقلابيا ، احمر او ابيض ، او غير ذلك . ولكن تبقى مسألة ما اذا كانت الحركة الوطنية العراقية ممثلة باحزابها وقواها التقدمية قادرة على اسقاط الحكم وتأسيس حكم ديمقراطي يستند على جبهة وطنية واسعة وديمقراطية . الواقع ان الوضع الراهن لهذه الحركة لا يؤهلها لاسقاط الحكم والاتجاه نحو حل المشكلات الديمقراطية والوطنية المتراكمة . فتبعثرها ومهادنتها الى هذه الدرجة أم تلك (باستثناء الحزب الشيوعي – القيادة المركزية المصاب بدوره بنكسة لم يعالج ذيولها بعد) يقابلهما استناد الحكم على القوة الرئيسية القادرة في الظروف الحالية على حماية اي نظام: الجيش .

واذا كان توزع الجيش على ولاءات شخصية وفئوية سيضعف دون شك تماسكه في حماية الحكم الحالي في حال تفجر التناقضات بين أطرافه ، فان المهمة المركزية المطروحة على الحركة الوطنية العراقية تبقى مهمة نقل تحالفها الحالي من تحالف حول مصائب مشتركة الى تحالف حول هدف مشترك: اسقاط الحكم القائم وتأسيس سلطة ديمقراطية تقدمية .

ملاحظة : كتب هذا المقال قبل الاعلان عن اعفاء حردان التكريتي من جميع مناصبه !!

٧ – ويذكر ان الحكم العراقي قام بتدريب جماعة الامام غالب الذي أرسل منهم حوالي (١٥٠٠) رجلا لدعم نظام قابوس الجديد !

٨ – مثلا التوقيع على اتفاقية عوائد الموانىء من تصدير النفط بين مصلحة الموانىء وشركات النفط . وتنص الفقرة « ب » من المادة الاولى من الاتفاقية على ان مقياس العوائد يجب ان لا يبدل الا بعد « المشاورة والاتفاق » بين الموانىء والشركة . وذلك بعد ان كان لمصلحة الموانىء الحق في فرض الرسوم والعوائد التي تراها والتي دفعتها شركات النفط مرغمة بالفعل بعد رفع هذه الرسوم عام ١٩٥٩ . وقد وفر الحكم العراقي « تغطية » لهذه الاتفاقية بقيامه في نفس الوقت بعقد اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي تتعلق باستثمار حقول الرميلة في الشمال .

نظام يحاول تجديد شبابه بحكومة «شباب» ولكن «ماحيلة العطار بما أفسد الدهر»

كان ينقص نظام الحكم اللبناني المهترىء هكذا حكومة لكي يستهلك مزيدا من امكاناته الاحتياطية القليلة على الدجل وادعاء التجديد والاصلاح ومحاولة خداع الجماهير الشعبية الواسعة التي تترسخ قناعاتها باستمرار بأن العلة في النظام الفاسد نفسه ، وان لا حل الا بتغييره تغييرا جذريا وثوريا .

ومن الواضح ان مجيء « حكومة الشباب » ، التي يمتاز اعضاؤها بانهم حملة شهادات عالية ، لم يكن وليد تخطيط متفق عليه من قبل اطراف النظام المتصارعة على اقتسام « الجبنة » .. وانما كان مخرجا للازمة داخل فريق الاقطاع السياسي والطائفي من النظام الذي التقت أطرافه المتنافرة ، رغم تناقضاتها وتضارب مصالحها ، حول دعم انتخاب السيد سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية .

في الاصل لم تكن فكرة « حكومة الشباب » واردة في اذهان اركان العهد الجديد فخلال أكثر من اسبوع منذ تكليف صائب سلام بتشكيل الحكومة فشلت جميع الجهود التي بذلها القصر ورئيس الحكومة المكلف بغية تشكيل حكومة ترضي الاطراف السياسية المعنية .. والاسماء التي جرى تداولها كانت كلها من قوى الاقطاع السياسي والطائفي والسياسيين التقليديين مثل : بيار الجميل وريمون اده وكمال جنبلاط وكامل الاسعد وجوزيف سكاف وكاظم الخليل ، الخ ..

ونتيجة تعثر مخاض الحكومة التقليدية أقدم السيد صائب سلام بالاتفاق مع رئيس الجمهورية على تشكيل « حكومة الشباب » وقدمها للرأي العام على انها « خطوة جريئة » و « ثورية » لتجديد الدولة واصلاحها ، واستجابة لمطامح الشباب ..

ولكن من هم هؤلاء الشباب حملة الشهادات العالية ، ومن اتى بهم ، وماذا يمثلون ؟

يمكن القول بقناعة ان « حكومة الشباب » هذه هي في الواقع ، مع فارق النسب فيما بين اعضائها ، حكومة « كركوزات » وفرت للناس مادة دسمة للتندر والفكاهة . ومع أنهم حاولوا تصويرها بانها تضم اصحاب الاختصاص « التكنوقراط » فهي ليست كذلك . فمعظم اعضائها من « ازلام » السياسيين التقليديين او من انسبائهم وقد جرى اختيارهم على هذا الاساس وهم موزعون بولائهم ما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . وبينهم المهندس الذي يجني الارباح الطائلة من التزاماته لاشغال الدولة ومشاريعها ، والموظف في الادارات الكويتية ، والسياسي الانتهازي ، والموظف في الدولة ، وصاحب المهنة الحرة ، والاستاذ الجامعي . الخ ..

كان يمكن أن يكون لوزارة اعضاؤها من الشباب وحملة الشهادات العالية معنى خاص لو ان هؤلاء جاءوا الى الحكم نتيجة تجديد حقيقي أو انتفاضة او تبديل جذري للنظام .. ففي مثل هذه الحالة يستطيع هؤلاء أن يقفوا على أرض صلبة وأن يحاولوا تنفيذ برنامج القوة السياسية التي جاءت بهم . ولكن الامر يختلف تماما عندما يأتي بهم النظام المهترىء نفسه فقط لانه عجز عن تشكيل حكومة تمثل فصائله ، وذلك كمخرج مؤقت لازمته، وفي نفس الوقت يحاول استغلال هذه الخطوة للخداع والتضليل تحت ستار القيام بالثورة من « فوق » كما صرح بذلك رئيس الحكومة .



مجلس الوزراء الجديد في أول اجتماع له في القصر الجمهوري

وهؤلاء الوزراء الذين لملمهم العهد من هنا وهناك على اساس تزلمهم لاركانه والذين لا يجمع بينهم جامع عقيدة او خط سياسي ، بل قد يكونون تعرفوا على بعضهم بعضا لاول مرة لدى التقاط الصور التذكارية لهم في القصر الجمهوري ،لن يكونوا قادرين على أن يتصرفوا الا بعقلية الموظف والانتهازي والوصولي المدين بما حصل عليه من جاه ومنافع الى الذين نشلوه من عالم المجهول ورسموه وزيرا دفعة واحدة . وفي هذا الضوء لن يكون الوزير اكثر من « كركوز » تحركه انامل الماسكين بالخيوط وخادما مخلصا للنظام المتهافت الذي تتعمق تناقضاته وتشتد صعوباته باستمرار ..

يقولون انها وزارة « تحد » للشباب المطالب بالتغيير .. ولكن هل تكفي كلمة لملمة احد عشر شابا من حملة الشهادات على الاسس التي ألمحنا اليها ورسمهم وزراء لكي يمكن تحقيق المطالب التي ينادي بها الشباب وتجسيد الامال التي تراودهم ؟

الواقع ان الازمة الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد ليست ناتجة عن التنافر بين الشباب والمسنين ، بين الجيل الجديد والقديم . فمشاكل الشباب وقضاياه هي جزء من القضية الاجتماعية التي تزداد بروزا ، اي جزء من الصراع الطبقي بين طبقتين متمايزتين : طبقة حاكمة مستغلة لا حدود لجشعها وتحكمها ممثلة بأهل النظام ومؤسساته السياسية والقمعية، وطبقة مسحوقة ومضطهدة ممثلة بالجماهير الشعبية الكادحة من عمال وفلاحين ومستخدمين ومن يحمل افكارها من المثقفين . ومن الخطأ محاولة فهم وتحليل اية مشكلة من مشاكل المجتمع – كمشاكل الشباب وسواها – بمعزل عن تحديد علاقتها على اسس علمية ، بالصراع الاجتماعي المحتدم بين طبقتي المجتمع . وعلى ذلك فان اية خطوة ديماغوجية يلجأ اليها النظام ممثلا بفصائله – كلها او بعضها – بتظاهره بالرغبة في الاصلاح والتغيير – كتشكيل « حكومة الشباب » مثلا – انما هي مجرد محاولات للخداع والتضليل وصرف الجماهير عن النضال الجذري ضد النظام الاستغلالي القمعي .

قد يتساءل بعضهم : طالما أن تشكيل « حكومة الشباب » هي لعبة اضطر اليها القصر الجمهوري ورئيس الحكومة المكلف بعد فشل فصائل النظام التي جاءت بالرئيس الجديد في الاتفاق على تشكيلة وزارية تقليدية تقتسم عن طريقها مغانم الحكم ومنافعه ، فلماذا اذن قوبلت « حكومة الشباب » بعدم الرضى من قبل معظم هذه الفصائل ؟

والجواب على ذلك واضح .. فاهل النظام ولا سيما ممثلي الاقطاع السياسي والطائفي منهم يحرصون على المشاركة المباشرة في اقتسام النفوذ والتهام « الجبنة » . وبعض هذه الفصائل تعتبر ان تشكيل هذه الحكومة قد حرمها حصتها من المغانم بعد طول انتظار طال بالنسبة للبعض حوالي اثنتي عشرة سنة، اي خلال عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو . ولكن مع ذلك لم تمض هذه الفصائل في معارضتها للحكومة الحاضرة الى حد الخصام الجدي . والسبب في ذلك هو انها تعرف أن عمر « حكومة الشباب » لن يطول كثيرا ، وبالتالي فهي تستطيع ان تحصل على ما تطالب به بعد فترة قصيرة . وكل ذلك يفسر اطمئنان القصر ورئيس « حكومة الشباب » غير الشاب الى ان مجلس النواب سيمنح ثقته للحكومة جريا على عادته في التصويت لكل حكومة تحرز على ثقة رئيس الجمهورية الذي يحرص معظم النواب ، وحتى بعض الذين لم ينتخبوه ،على التقرب اليه والاستجابة لرغباته .

ان فكرة السعي لاشراك الشباب في الحكم ليست جديدة على بعض فصائل النظام فخلال عهد فؤاد شهاب جرى بحث هذا الموضوع ولكن دون الانتقال الى مرحلة التنفيذ . وخلال عهد شارل حلو ابدت القوى الشهابية النافذة – الاجهزة والقوى السياسية – اهتماما كبيرا بهذا الشأن ، ومن اجل هذه الغاية تأسس الحزب الديمقراطي الذي انبثق عن نادي ٢٢ تشرين المعروف بعلاقته الوثقى مع الاجهزة الشهابية ، وفي اذهان القيمين عليه ان اعضاءه البارزين سيكونون مؤهلين للحكم بالاستناد الى ما كانوا يخططون له من عمل لتمكين فؤاد شهاب من الفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية . وبعض اعضاء هذا الحزب كان يعد نفسه لتسلم المسؤوليات الوزارية ، بل قيل ان احدهم كان يؤمل بأن يكون رئيس حكومة من الشباب تحمل راية الشهابية وتتمتع بدعم اجهزتها النافذة . ولكن الامور لم تسر وفق هذه الامال والمطامح كما هو معلوم .. وجاء عهد فرنجية فوجد ان تشكيل حكومة من الشباب يمكن أن يكون مخرجا مؤقتا للمازق الذي وصلت اليه المشاورات من اجل تشكيل حكومة تقليدية حيث اختلف الشركاء على توزيع الحقائب الوزارية وحصة كل شريك منها . وفي ذات الوقت اراد العهد أن يستغل دعائيا قضية تشكيل حكومة من الشباب والطامح بأي شكل الى احتلال مكان له تحت شمس هذا النظام مدفوعا الى ذلك بنوازع انتهازية ووصولية .

واذا كان يحلو للبعض أن يطلق صفة « التقنوقراط » على اعضاء الحكومة الحالية – مع أنهم ليسوا على وجه الدقة كذلك – فمن المفيد التعرض للمنطلقات الايديولوجية التي يصدر عنها هؤلاء في معالجتهم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد ، وموقفهم من النظام القائم ذي التركيب الاجتماعي والطبقي المعروف .

والواقع ان جماعة « التقنوقراط » هم اشد غيرة على النظام من اقطاب النظام انفسهم ، وهم يرون ان بالامكان اصلاحه واعادة الشباب اليه دون التعرض للاسس الفاسدة التي يقوم عليها والتي لا بد أن تؤدي به الى الزوال تحت ضغط القوى الصاعدة الجديدة التي تصنع بجهودها الخيرات المادية والممثلة في طبقة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين الذين يحملون افكار هذه الطبقة .

والاصلاحية ظاهرة عالمية تبرز بشكل متزايد في الكثير من البلدان ، ولا سيما في الغرب ، وهي تهدف الى ادخال بعض الاصلاحات على النظام الرأسمالي العالمي أو ما يسمى بنظام الديمقراطية الليبرالية . والهدف من هذه المساعي ، هو ، بشكل رئيسي ، مواجهة تزايد متطلبات الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية الغربية المتطورة من جهة ، وتحويل انظار شعوب العالم الثالث عن الطريق الثوري كوسيلة لحل مشاكلها الاجتماعية جذريا والقضاء على نظام الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي الطبقيين ، من جهة اخرى . وقد غزت الافكار الاصلاحية الانتهازية الاحزاب الاشتراكية في العالم وحتى بعض القيادات الانتهازية للاحزاب الشيوعية .

وتلقى الافكار الاصلاحية تشجيعا كبيرا من قبل دوائر راسمالية عالمية واسعة تتحلى بقدر اكبر من بعد النظر وادراك اكثر للتطور التاريخي الذي وضع الراسمالية، كايديولوجية ونظام في طريق الانحدار المحتوم . وتشارك بعض المؤسسات الدينية في الغرب ، وبصورة خاصة المؤسسات الكاثوليكية والبروتستانية، بقسط كبير في هذه الجهود وذلك بسبب الارتباط الوثيق فيما بين هذه المؤسسات الدينية والراسمالية . وبعض

– البقية على الصفحة ١٥ –

بقلم

حسن فخر

دراسة

التعليم والنظام السياسي في لبنان

يتمثل خضوع التعليم في لبنان لمستلزمات النظام السياسي في وجهين : فهذا النظام يقوم من ناحية على توازن متناقض بين الاقطاع السياسي والبرجوازية التجارية ومن ناحية ثانية على توازن متناقض اخر بين شقين من الاقطاع السياسي لكل منهما لونه الطائفي ولا يخلو كل منهما ، في داخله من التناقض. الا ان عاملين اخرين يدخلان على هذه القسمة المزدوجة فيجعلانها اكثر وضوحا :

الاول منهما هو مركزية السوق اللبنانية ، المنحصرة ، بابرز مجالاتها ، في بيروت وبعض مدن الجبل والساحل ، مما يجعل البورجوازية التجارية قليلة النفوذ في الارياف التي ينتمي اليها معظم اللبنانيين ، في بطاقة هويتهم ، فيربط ذلك بين مصائرهم ومصائر الاقطاع السياسي الذي يعيش على اصواتهم في الريف ولا يستطيع ان يتجاوز حدودا معينة في خدمة من استقروا منهم في المهجر البيروتي او الطرابلسي . والعامل الثاني هو مرادفة التوزيع الطائفي للسكان مرادفة نسبية لتوزيعهم على المناطق ، مما يجعل المناطق المتخلفة آهلة بسكان معظمهم من طائفة معينة ويتيح اعطاء التخلف والصراع في سبيل التغلب عليه مضمونا طائفيا .

اما الواقع فهو أن الانتماء الطائفي لغالبية السكان في بيروت والجبل لم يلعب الا دورا ثانويا في اعمارها ، بينما لعب موقعها الممتاز كسوق وسيطة دورا اهم بكثير . والواقع ايضا ان الغبن الذي يعاني منه شيعة الجنوب مثلا يجد تفسيره الاول في كونهم يقطنون منطقة لم تكن مؤهلة للاستفادة من فوائد رأس المال الوسيط لانها لم تكن لازمة له . كذلك فان لكل طائفة غالبيتها المفقرة والمستعبدة واقليتها الميسورة المتحكمة ، وان تفاوتت المصائر على نحو لا يذر الرمال الا في العيون الرمداء .

هذا الوضع المعقد ، اذا ادركناه ، يتيح لنا الخلوص الى وجهي الخضوع الذي يفرضه على سياسة التعليم وهما : اولا : خضوع الخدمات التعليمية في توزيعها لمستلزمات التوازن غير المتكافىء بين اطراف النظام السياسي . ثانيا : خضوع مضامين التعليم للايديولوجية المتخلفة التي تؤطر النظام السياسي .

اولا : كان التعليم الرسمي خلال العهدين الاولين من عهود الاستقلال في جملة «الخدمات» التي يقدمها الاقطاع السياسي لجمهوره في الريف والمدينة . لذا انصبت خدمات هذا التعليم في معظمها على المناطق التي يتحكم بها الطرف القوي من هذا الاقطاع رغم ان هذه المناطق لم تكن احوج من سواها اليه بسبب المدارس الخاصة الكثيرة التي كانت اقامتها فيها الرهبانيات والارساليات الاجنبية والجمعيات الخيرية المسيحية والسنية . اما قوة هذا الطرف من الاقطاع فقد فرضها ثقل المناطق الواقعة تحت نفوذه في ميزان السوق اللبنانية وسيطرته ، بالتالي ، على الادارة التي تقع اهم مراكزها في هذه المناطق . لذا اخذ التفاوت يتزايد بين المناطق المتخلفة والمناطق المحظوظة مضفيا على التعليم الرسمي من حيث توزيعه ، طابعا طائفيا سنعود اليه . هذا عن التعليم الرسمي . أما التعليم الخاص فقد شدد من التفاوت في توزيعه ، هو الاخر ، الطابع الطائفي لمدارس الرهبانيات والارساليات وتركز السنة والموارنة خاصة في بيروت ومدن الساحل الكبيرة ، وهما الطائفتان اللتان اخرجتا طبقة من كبار التجار مولت عددا من الجمعيات الخيرية كان توجهها الاول توجها تعليميا . وقد بنت هذه الجمعيات مؤسساتها في بيروت وطرابلس وصيدا ، على الاخص ، بينما توزعت مدارس الارساليات والرهبانيات ، في معظمها ، بين بيروت واديرة الجبل ومدنه . أما الجنوب والبقاع والريف الشمالي فلم يصبها من خدمات التعليم ، رسميا كان ام خاصا ، الا الفتات . وأما الذين هاجروا من هذه الارياف الى بيروت فقد جعلهم فقرهم سوقا يجري عليها تنافس حاد من قبل قطاع مستحدث من دكاكين وزرائب بشرية حقيقية تسمى المدارس المجانية الخاصة ، في حين نجحت قلة منهم في ولوج المدارس الرسمية في المدينة .

ولقد حاولت الشهابية ان تتخطى نفوذ الاقطاع بفرض نوع من المركزية التكنوقراطية في التقرير ترعاها وزارة التصميم والمجالس المختلفة التي انشاها المعهد الشهابي . وكان مؤملا من هذه المركزية ان تصوغ رؤية لبنانية لمشاكل النمو تتعدى انانية الاقطاع في المناطق ومستلزمات التوازن بين اطرافه فتقدم حلولا لهذه المشاكل ، بما فيها مشاكل التعليم ، تراعي فيها تطلب الفئة التكنوقراطية التي بثها العهد الشهابي في الادارة ، لتكامل معين بين المناطق يوسع السوق من جهة ويستقطب حول العهد من جهة ثانية ، جماهير الاقطاع الريفية اذ يثبت لها ان زمام الخدمة العامة قد افلت من يد هذا الاقطاع . هكذا انشا العهد الشهابي والعهد الماضي على امتدادهما العديد من المدارس الابتدائية ومعظم المدارس الثانوية واستحدثا دورا للمعلمين في عواصم المناطق وشيد المدارس المهنية . الا ان هذا المنحى ظل اسير القيود التي تثقل حركة الاتجاه الشهابي كله . فالتفلت من نفوذ الاقطاع في الادارة لم يكن كاملا ، لان الشهابية اضطرت الى الاعتماد غالبا على اطراف ضعيفة من الاقطاع او خلق اطراف جديدة لا تختلف جوهرا في مسلكها عن الاطراف التي حاربتها ، وذلك لان الشهابية كانت تفتقر الى اية ركيزة شعبية فعلية . والتطلع التكنوقراطي الى توظيفات ذات مردود قريب على مجمل الاقتصاد جعلها تتوجه رغم كل شيء ، باستثماراتها الى المناطق المتميزة انفا. وحدود الموازنة ، وهي حدود نظام اقتصادي يرفض كل سياسة ضريبية حازمة ، جعلت توسع الادارة يستحوذ على الجانب الاضخم منها ، بحيث لم يتبق لتنفيذ الخطط سوى الجانب القليل ، واساليب الضغط التي كان التعليم الخاص يمارسها على السياسة التربوية لم تنعدم فعاليتها على الاطلاق . هذه الاسباب كلها جعلت الشهابية تسير سير السلحفاة على الطريق الى توسيع التعليم الرسمي فتاخذ باقل الحلول كلفة على المدى القصير وابهظها كلفة على المدى الطويل ، اذ تفضل استئجار المدارس على بنائها ودفع مساعدات ضخمة لما يدعى بالمدارس المجانية على انشاء مدارس رسمية جديدة ، وتتلكأ في اكمال المباني التعليمية القليلة التي انشاتها لضآلة الاعتمادات .

من هنا فان غلبة التعليم الخاص بقيت ، رغم كل شيء ، ترعى مختلف المناطق المتخلفة أساسا في مجال التعليم ، وذلك خاصة بسبب السمة الطائفية التي تطبع المؤسسات التعليمية الخاصة ، فتجعلها تتركز بمعظمها في المناطق التي تقطنها طوائف معينة وتجعل المجانية منها تتركز بمعظمها ايضا ، في بيروت حيث تجد فريسة سهلة في الجماهير التي قذفتها الهجرة الريفية الى العاصمة .

والسمة الطائفية للتعليم تعني اولا : انه ما زال متوفرا ، بفرص اكبر ، لفئات طائفية دون غيرها رغم ان هذا التفاوت ، شهد مع توسع التعليم الرسمي الذي يلبي بعض حاجة الارياف ، والتعليم المجاني الذي يلبي حاجة الجماهير المتدفقة منها الى العاصمة ، بعض التقلص منذ الاستقلال . فلو كان ثمة احصائيات منشورة عن التوزيع الطائفي للتلامذة في لبنان لتبين ، ولا شك ان الطوائف المسيحية ما زالت تتمتع بفرص اكبر لتحصيل العلم من الطوائف المسلمة . وهذا يجد تفسيره في عاملين لم تنجح عهود الاستقلال في محو اثرهما .

أ ــ نشأة التعليم الحديث :

كانت الارساليات الاجنبية التي وفدت الى لبنان في اواخر القرن الماضي ارساليات مسيحية (الفرير ، الفرنسيسكان ، الجامعة الاميركية ، اليسوعية ، البيزانصون الفرندز في مدرسة برمانا العالية الخ ..) ولم تسلك هذه الارساليات الطريق التقليدي للارساليات في اسيا وافريقيا . اي انها لم تطمح الى تحويل ابناء الطوائف اللبنانية من الطوائف الاسلامية الى الدين المسيحي ، بقدر ما عملت على تحويل المسيحيين اللبنانيين عن الطوائف الشرقية الى طوائف جديدة لم تعرفها المنطقة حتى ذلك الحين (الطائفة البروتستانتية بجميع فروعها مثلا) . هذا بالاضافة الى دورها الثقافي السياسي الرئيسي، اي كمواقع ثقافية وسياسية لفرنسا وانكلترا خاصة في بلد يسهل انقسام شعبه الطائفي استغلاله كمنفذ الى منطقة تحتضر فيها السلطة العثمانية . لذا فقد اتجهت بمدارسها الى بيروت والجبل ، خاصة حيث التجمع السكاني المسيحي وهكذا اصبح توفر فرص التعليم المجاني في حالات عديدة لابناء هاتين المنطقتين احدى السوابق التاريخية التي حولت ، مع الوقت الامتيازات الطائفية التي اغدقت على ابنائها الى امتيازات اجتماعية طبقية .

ب ــ الطبيعة الطائفية للامتيازات الاجتماعية :

هذه الظاهرة ، التي اشرنا اليها آنفا تعني ان تخلف المناطق او تقدمها في لبنان يرادف ، الى حد كبير لونها الطائفي الغالب. لكن هذا لا يعني بحال من الاحوال ان الامتيازات الطبقية الحالية رهن بالطوائف المسيحية ولا ان الفقر والتخلف « احتكار » للطوائف المسلمة .

وتعني المهمة الطائفية للتعليم ثانيا ، ان المؤسسات التعليمية ذات جو طائفي . فالمؤسسات الخيرية الدينية تغلب بنسبة كبيرة على التعليم الخاص وهي لم تعد اليوم احتكارا للمؤسسات المسيحية بل اضيفت اليها المؤسسات الخيرية الاسلامية (المقاصد ، العاملية ، الخ) . وتبلغ هذه المؤسسات في الشمال تسعة امثال المؤسسات الفردية ، وفي الجبل مثلين ونصف وفي البقاع ثلاثة امثال وفي الجنوب اربعة امثال ونصف .

بهذا تكمل المؤسسات الدينية الطائفية الوجه الطائفي للمجتمع اللبناني وتكرسه . فاللبناني الذي يلتجىء الى طائفة لتجد له عملا او وظيفة ، يلتجىء الى طائفة ايضا لتجد لابنه ولابنته مكانا في مدارس هي شبه احتكار لطوائفها . بهذا يستكمل اللبناني « تربية » الطائفية بعد ان أكمل بنجاح استيعاب كل الترسبات والاحقاد الطائفية من جوه العائلي . وعوضا عن ان يكون التعليم فرصة لفتح افاق وطنية انسانية امام النشىء الجديد ، نجده عاملا في حصر افق هذا النشىء وتجميده ضمن العائلة والقرية والطائفة ، يزكي بالانعزال الطائفي عناصر الريبة والحقد بين صفوفه . هذا كله يعزز تنازل ابناء الطائفة ، عن دورهم السياسي لزعمائها الاقطاعيين ، اذ يرون في هؤلاء ، قبل كل شيء، مندوبين عنهم في دوائر السياسة العليا ، يعملون باسمهم في وجه اقطاع الطوائف الاخرى . فنمط ادراك الهوية الطائفي الذي يريد الطائفية كلا متماسكا ينتمي افراده اليه انتماءا غائما ذا طابع صوفي كاذب ، لا بد ان يشدد التحاق الافراد بالزعيم الاقطاعي و « ايمانهم به » . هذه العلاقة ، اذن تعطي مظاهر الصراع الحقيقي في الطائفة والمجتمع نفسه وتضمن الى حد ما ، احتفاظ الاقطاع بنفوذه السياسي بعد ان فقد ، منذ زمن طويل ، ركيزته الاقتصادية .

هل يستطيع التعليم الخاص ان يحل هذه المشكلة ؟

(مشكلة التفاوت بين فرص التعليم المقدمة لابناء الطوائف المختلفة والتحاق هؤلاء بالطائفة ومن ورائها بالاقطاع السياسي) . كلا . ذلك ان زيادة عدد المدارس الخاصة لا يتبع نهجا معينا ولا يخضع لبرنامج فلا يمكن الركون اليه في استيعاب الاعداد المتزايدة من الاطفال الذين يبلغون سن الدراسة سنويا . والامل ضئيل في اتجاه المدارس الخاصة نحو المناطق المحرومة ، فهذه المدارس ، عدا تحكم الاعتبار الطائفي في دوافع تاسيسها ، ما هي في النهاية الا امتداد لنظام الاقتصاد الحر الى ميدان التعليم ، يحركها دافع اساسي هو شهوة الربح . لذا نجدها تتجه نحو المناطق ذات المستوى المعاشي ، المرتفع نسبيا ، بحثا عن ارباح سريعة مباشرة ، اي عن مردود عاجل لاستثمار اهلها . وهذا ، في نهاية التحليل ، هو ما يكمن مباشرة وراء ضعف التجهيزات واهمال الكفاءة والخبرة ، عدا كونه دافع التركز في مناطق معينة ...

من هنا يتبدى ان الحل الحقيقي لمشكلة التعليم يقع على عاتق القطاع الرسمي .

فتوسع هذا القطاع المذكور هو وحده الكفيل بتوفير اطار الحل وامكاناته . الا ان بطء تطور القطاع المذكور وضعف امكاناته البشرية منها والمالية تحول بينه وبين الاضطلاع بهذه المهمة حاليا .

فديمقراطية التعليم تعني ، في الدرجة الاولى ، توسيع التعليم الرسمي ورقابته على التعليم الخاص وزيادة امكاناته اضعاف ما هي عليه الان . في عام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ، مثلا سعت الدولة لزيادة ٦٠ صفا تستوعب ٢١٠٠ تلميذ . حتى اذا علمنا ان معدل الزيادة السنوية للذين في سن الدراسة هو ١٠ بالمئة ، تبين لنا ان هذه الصفوف تستوعب ١٤ بالمئة فقط من هذه الزيادة . يرادف هذا البطء زيادة بطيئة جدا في موازنة التربية . فقد كانت ٦٣٣٩٩١٠٠ ل.ل سنة ١٩٦٤ واصبحت ٧٤٢٢٣٦٠٠ سنة ١٩٦٥ اي بزيادة قدرها ١٥ بالمئة هذه الزيادة ظلت تطبع الموازنات اللاحقة في سنة ١٩٦٧ بلغت ميزانية التربية ٩٧٢٩٧٤٠٠ ل.ل وفي ١٩٦٨ بلغت الميزانية ١٠١٠٥٠٢٥٠ ل.ل ولا تغرننا هذه النظريات السنوية لان قسما منها يدور من عام الى عام ويضاف الى الميزانية القادمة .

كذلك لا تزال اجور المعلمين في المدارس الرسمية ، رغم الزيادات الضئيلة الاخيرة جد منخفضة لا تشجع ، لولا ضيق مجالات الاستخدام ، على الاتجاه نحوه او البقاء فيه، الامر الذي يفسر كون العديد من المعلمين الشباب يعتبرون التعليم منطلقا نحو مهمة اخرى ، دار ممر لا دار مقر .

والدولة نفسها تضع العراقيل امام تخطي هذا الوضع ، اذ هي لا تقبل جميع الناجحين في امتحانات الدخول الى دور المعلمين والمعلمات الابتدائية ، كي لا تجد نفسها ملزمة بتأمين مدارس تستوعبهم حال تخرجهم . ونحن نراها من ناحية ثانية تتذرع بقلة الكفاءات التعليمية لديها .

وهكذا لا تفتح مدارس جديدة . هكذا تبقى الحلقة مفرغة وتظل الدولة تصول فيها وتجول ويبقى التعليم على حاله المزرية تعاني منه الطبقات الشعبية وحدها ما تعاني . وهكذا يظهر جليا أن ديمقراطية التعليم ، اي توفير الفرص الفعلية لجميع اللبنانيين في الحصول على العلم ومتابعته ، مطلب لا تحمله موضوعيا الا الفئات التي تجد صالحا لها في احداث تغيير جذري يحول تركيب الاقتصاد اللبناني ومن بعده مواقع السلطة السياسية في لبنان. ــ فهذا المطلب يربط التلامذة اللبنانيين والذين في سن الدراسة ، من حيث المصلحة ، بمطلب زيادة الدخل الاهلي وحل مشكلات التخلف ورفع مستوى المعيشة ، فيضعهم بالتالي ، في صف الفئات التي لها مصلحة في تغيير الوضع القائم ، دون ان ينفي ذلك امكان انجازات آنية تتحقق في اطار هذا الوضع القائم . مثل هذه الوقائع تشير بوضوح كاف الى ان ثمة تمايزا لا يجوز الاغضاء عنه في انتماء التلامذة الطبقي يتلوه تمايز في نوع المهمة التي يمكن أن يضطلعوا بها في معركة التعليم . فتلامذة المدارس الرسمية ، بقيادة طليعتهم الثانوية، وتلامذة المدارس المجانية المتردية الحال ، هم وحدهم القادرون على خوض معركة المطالبة بديمقراطية التعليم وهم يستطيعون ، في ظروف معينة تتعلق بالحالة الاجتماعية وبتنظيمهم الذاتي ، أن يضعوا معركتهم ، دون افقادها شيئا من استقلالها في اطار المعركة الاجتماعية التي يخوضها اهلهم ، عبر النقابات والاحزاب ، ضد سيطرة الاقطاع ورأس المال .

ثانيا : لا بد لنا قبل الكلام عن خضوع مضامين التعليم اللبناني للايديولوجية ذاتها التي تؤطر النظام السياسي في لبنان أن نشير الى واقعة ذات مغزى . هذه الواقعة هي ان برامج التعليم اللبنانية تلبي في الواقع حاجات نمط من الانتاج ليس له ، على الصعيد التعليمي حاجات محددة . فالبورجوازية التجارية ، اذ تنتج خدماتها ، لا تحتاج على مستوى المستخدمين الصغار والمتوسطين ، الى كفاءات ذات طابع فني مختص . تكفيها بعض المعلومات العامة ، في شأن المهنة والمستخدم يكتسبها عادة في ايام معدودة دون أن يحتاج غالبا الى شيء سوى اوليات اتقنها في المدرسة من قراءة وكتابة وحساب . ولعله احيانا يحتاج الى بعض المعرفة بلغة اجنبية تنفع في التعامل ، والى بعض من القشور الثقافية التي تسبغ على شخصه شيئا من الجاذبية . أما الثقافة المتماسكة واما المعرفة المهنية ذات الطبيعة التقنية فهما أمران لا يغنيان عن المستخدم الصغير او المتوسط ــ واشباهه هم جمهور العاملين في القطاع الغالب على الاقتصاد اللبناني ــ في شيء يذكر . لذا فان نصيبهما ليس سوى الاهمال. فالبرامج اللبنانية عدا ما يعتور الابتدائي منها ، حيث تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب ــ تقدم لمتبعها ، على المستوى الثانوي، خطا متنافرا من المعلومات يقيم صلة موهومة بينه وبين مختلف فروع الثقافة لكنه لا يكون لديه معرفة بها في أي حال من الاحوال .. الا أن هذا الاسلوب في عرض المضامين ، وهو يقوم على غياب المقياس التعليمي ــ التربوي لا على مقياس محدد ، ليس الشكل الوحيد الذي تلبي به البرامج احتياجات الوضع اللبناني . فاذا كان غياب المقياس مقياسا رائما في عين هذا الوضع ــ حينما يتصل الامر بالعلاقة بين المواد ووحدتها ، فان التوازن الطائفي ــ السياسي يفرض مستلزماته ، على نحو ايجابي هذه المرة ، حين يكون الشان شان مادة بعينها .

هذا الامر سهل التباين في ما يخص مادة التاريخ مثلا .. فتاريخ لبنان الحديث ، كما يدرس في المرحلة الثانوية ، مجند لخدمة غرضين حاضرين يشكلان الهم الاكبر في بال البورجوازية التجارية . هذان الغرضان هما ضمان السلام الطائفي واثبات الكيان اللبناني. اما التاريخ القديم فهو يضيف الى التشديد على استمرار الكيان امورا لا تخفى اهميتها منها كون التجارة رسالة ازلية في هذا البلد لا يسعه ان يمارس سواها دون ان يخون طبيعته الاصيلة .. ومنها ــ والامران في النهاية واحد ــ كون الهجرة نتيجة طموح ازلي هو الاخر ، يجري في عروق اللبنانيين فلا تقر لهم عين الا حين يمدون الى اقاصي الارض ذوائب الاشعاع اللبناني .. لكن تحقيق هذه الاغراض يقتضي طبعا من واضعي البرنامج ، ان يختاروا جوانب ومراحل بعينها من التاريخ اللبناني وان يشوهوا منه جوانب ومراحل اخرى وان يغفلوا جوانب ومراحل اخيرة .

فدراسة التاريخ الفينيقي وهو تاريخ بلد له بعض صفات الكيان ، لا تقيم علاقة حاضرة بين الكيان الماضي والمشكلة التي يطرحها الكيان الحاضر لان قطيعة استمرت قرونا عدة تفصل بين المرحلتين . لكن ما توفره هذه الدراسة هو قاعدة لشعور صوفي يتمكن عبر الانشداه امام الماضي من تغليف المشكلة الحاضرة بضباب من نسيج الانفعال البدائي . هذا الضباب يجعل الكيان الهش الحاضر يعاش ، على مستوى الشعور ، وكأنه كيان مطلق قام وما يزال قائما خارج التاريخ . هذا الكيان رغم كونه مطلقا ، له صفات كصفات الله عند بعض الكلاميين العرب لا تختلف عنه في اطلاقها ، وقد اشرنا اليها . فالحرف الذي يخترعه الفينيقيون ــ كذبا ــ ثم ينشرونه على العالم يردنا مباشرة الى « الاشعاع » المنتشر من عيون المغتربين واهم مظاهره قلة مصادر الرزق في الوطن الام ونهب الشعوب المتخلفة في افريقيا وسواها او الدخول في سلك الطبقة الثانية من خدم الاستعمار. وتجارة الفينيقيين ومستعمراتهم في العالم القديم امور تنم عن « طبيعة » الشعب اللبناني في كل زمان ومكان وعن ايمانه المطلق بالمبادرة والمغامرة و.. الاقتصاد الحر .

أما التاريخ الحديث فيثبت منه ، خاصة ، في اذهان التلامذة وجهان : فخر الدين وبشير وهما ، على تفاوت بينهما ، حاملا تجربتين في توحيد البلد المنقسم الى اقطاعات ، تحت لواء احداها وفي توكيد وقفة الكيان المستقل امام الاخر : الدولة العثمانية . وهما أيضا رغم كل شيء حماة السلام الطائفي مرادف الوحدة الوطنية . مثل هذه الهموم اذ يحملها الاميران الكبيران ، تكلف المؤرخ بعض التشذيب وليس اقله مثلا ، اغفال الضربة التي وجهها بشير الى الاقطاع الدرزي . ثم ان ابراز هذين الوجهين والمرور مرة الكراة بوجوه ومراحل اخرى امر لا ينكشف معناه الا على ضوء الوضع الحاضر الذي يشكل الاميران ــ بعد التشذيب اللازم ــ جوابين على مقتضياته . وأما الفتن الطائفية التي ما لبثت أن شبت بعد انتهاء العهد البشيري فهي تطمس عوض ان تفسر . فنحن نرى المؤرخ يقدمها على أنها مؤسفة ويجهد في استدرار دموعنا على الضحايا عوض أن يدلنا على الدوافع التي كانت تحرك الاقنعة الطائفية المفزعة بعضها في وجه البعض الاخر وكانت احيانا تطل عارية من خلف هذه الاقنعة او لا ترى حاجة اليها على الاطلاق . ذلك ان الكشف عن هذه الدوافع قد يذكر من قريب او من بعيد بدوافع اخرى ما زالت تحرك الاقنعة الطائفية نفسها في هذا النصف الثاني من القرن العشرين .

هكذا تتضح بعض جوانب الحيلة التي تتسلل بها ايديولوجية البورجوازية التجارية ــ وخدمها هم واضعو البرامج ــ الى عقول التلامذة جميعا دون تمييز بين طبقة وطبقة .

ونحن قد اخترنا هنا مادة التاريخ لانها مادة حيوية جدا من الوجهة التربوية ، لما تتركه من افكار ومشاعر ثابتة لدى التلامذة ، وان كانت لا تولى لغرض امسى جليا ، ما تستحقه من مكانة في البرامج . وليس صعبا أن تفضح الحيلة نفسها في تقديم مواد اخرى من الادب العربي الى الادب الاجنبي الى الفلسفة الخ ... وثمة بعض المحاولات اجريت في هذا الصدد . لكننا هنا نكتفي بهذا المقدار . يبقى أن نقول انه سيكون محالا على التلامذة انفسهم وعلى طلبة الجامعة أيضا أن يصوغوا تصورا بديلا للثقافة المدرسية أو الجامعية في لبنان ، كما يستحيل ذلك على اساتذة لا يغذوهم اي تطور كامل لمجتمع جديد .

فاليسار وحده، حينما يخرج صراحة الى مجال المشكلة الثقافية في لبنان قادر على أن يضطلع شيئا فشيئا بمثل هذه المهمة . واذا كان على الحركة الطلابية بقيادة اليسار ان تطرح مستقبلا ، صيغة ثقافية كاملة مضادة لثقافة البورجوازية الضحلة فانه لا ينبغي لنا ان نأمل في اقالة التعليم من خدمة النظام القائم ما دام هذا النظام قائما ، فرغم ما يستطيع النظام نفسه أن يتحمله من اصلاحات قد تكون ذات شأن في حقل التعليم ، فان ما يجب أن نعمل له ــ الحركة الطلابية واليسار ــ هو في نهاية المطاف ، ادخال الثقافة الجديدة في خدمة النظام الجديد ..

قانون الرسوم البلدية

المادة ١٢ ومذكرة التفسير: تجارة سكن رابحة وتهرب من الدفع

تكلمنا في عدد « الحرية » رقم ٥٣٥ عن المادتين السابعة والثامنة من قانون الرسوم البلدية ونتابع في هذا العدد الحديث عن المواد الاخرى من القانون وفي اعداد لاحقة :

اذا كانت المادة السابقة جعلت الفئات الكادحة والفقيرة من السكان تتحمل وحدها اعباء الرسوم البلدية التي فرضت بنسب تصاعدية عليها في حين لم تطبق هذه النسب على أصحاب المؤسسات والشركات المالية والتجارية التي تراكم الارباح الباهظة ، واذا كانت المادة الثامنة لا تراعي سوى مصلحة البلدية ومالك البناء ، فان المادة ١٢ ومذكرة تفسيرها تفسح المجال لاستثمار الابنية وتحويلها الى تجارة واسعة تدر الكثير من الارباح ، وتجيز لصاحب هذه التجارة بان يتلاعب ويتحايل على القانون للتهرب من دفع الرسوم .

جاء في المادة ١٢ من قانون الرسوم ما يلي :

« يفرض الرسم باسم شاغل البناء ويعتبر شاغلا كل من يستثمر بناء ، مالكا كان أو مستأجرا بطريقة تاجيره غرفا او شققا مفروشة او غير مفروشة على أساس فصلي أو شهري او بطريقة وضع البناء او شققه او غرفه او تجهيزاته تحت تصرف الغير لقاء بدل معين او اشتراك مقطوع (حمامات بحرية أو سواها) وذلك ايا كانت مدة التصرف وشكله » .

الشقق المفروشة والتجارة الجديدة

ان اصحاب رؤوس الاموال في لبنان يسعون دائما لتوظيف أموالهم في مجالات تحقق من ورائها الربح السريع ، وقطاع الخدمات خير دليل على عمليات التجارة والاستثمار ونهب أتعاب الكادحين وغالبية السكان ذوي الدخل المحدود . وقد كانت العقارات ميدانا واسعا للنهب والاستثمار ، فتشييد الابنية وتاجيرها بمطلق الحرية يسمح للراسمال ان يحقق الارباح التي يريد دون قيد او شرط .

ولم يكتف بهذا الشكل فقط ، فتحول البناء منذ فترة الى تجارة جديدة اكثر فحشا واكثر تحقيقا للربح واكثر ملاءمة لاساليب النهب .

كيف يتم هذا ؟ يوجد كثير من المؤسسات او الاشخاص الذين يتعاطون هذه التجارة الجديدة دون رقيب ، بل وفق شروط وامتيازات ملائمة لاهدافهم واغراضهم : « مؤسسة بوتاجي » مثلا تصادر ابنية بكاملها ومئات الشقق والغرف بالاتفاق مع مالكيها وغالبا ما يكون الاتفاق ساري المفعول لعدة سنوات ، وبالطبع ، فان المالك يجد من مصلحته ان يقبل بهذا الشكل من التاجير ، فهو يقبض ايجارا لبنائه بشكل مستمر ، ولو كان الايجار منخفضا قليلا ، فانه يريح ضميره وفكره ولم يعد يخاف من شغور الشقق او عدم تمكنه من تأجيرها . ان غالبية هذه الابنية والشقق في مناطق رأس بيروت والمصيطبة والمزرعة وفي الاحياء الاكثر قربا للجامعات والكليات اللبنانية والاميركية والعربية والفرنسية . يفرش « بوتاجي » هذه الشقق بكاملها ويعرضها للايجار مع الفرش وغالبا ما يكون ايجار الشقة او الغرفة يفوق ، قيمة الايجار العادية ، بأربعة اضعاف .

هذه الطريقة لاستثمار الابنية السكنية تجعل قسما كبيرا منها خاضعا لهذا النمط من الاستثمار فيقل كثيرا عدد الشقق المطلوبة للسكن العادي في وقت تزداد فيه ازمة السكن ويزداد الطلب على البيوت نتيجة للهجرة المستمرة من الريف الى المدينة ، وايضا في الوقت الذي يوجد الاف الشقق التي لا تزال شاغرة لان اصحابها يريدون تاجيرها باسعار عالية . واذا كانت هذه الطريقة اصبحت شائعة ومشروعة فان القوانين كرست هذه الشرعية لشتى طرق الاستثمار هذه والاستغلال وجعلتها حلالا باسم الحرية ، وهكذا فان المادة ١٢ اجازت لاي كان استثمار البناء على طريقته الخاصة ونشأ قطاع جديد للتجارة لم يكن معروفا من قبل وحل محل « الاوتيلات » باسم « شقق مفروشة للايجار » .

التهرب من دفع الرسوم

ان كل من يستاجر بناء بكامله ويفرشه ويؤجره شققا يكتسب صفة الشاغل الدائم كما تبين المادة المذكورة ويجب أن يفرض عليه الرسم على أساس مجموع القيمة التاجيرية لكامل البناء . لكن هؤلاء المتمولين والتجار الجدد بما لهم من سلطان ونفوذ في اوساط الدولة واداراتها وما لهم من كرم الاخلاق والدفع في سبيل تنفيذ مآربهم وخدمة مصالحهم ، تمكنوا من حمل المسؤولين وعاملي الخير في البلدية بان يعيدوا النظر في وضع هؤلاء التجار المساكين من امثال « بوتاجي » وشركة « سمير اميس » وغيرها ، رغم ان البلدية تقع سنويا في عجز مالي لان رسومها من ناحية لا تكفي ، ومن ناحية ثانية لا تجبى بطريقة صحيحة الا من المستاجرين العاديين الذين لا يملكون نفوذا او واسطة في الدولة وهم الغالبية من السكان . ماذا فعلت البلدية ؟!

بعد الاجتماعات المتكررة وبعد تدخل الكثيرين من « اصحاب الكلمة » ، صدرت مذكرة عن البلدية تقضي بتجزئة الايجار واعطاء كل شقة في البناء قيمة خاصة مستقلة عن غيرها ، وبالتالي فرض الرسم على كل شقة وحدها ، وليس على اساس مجموع قيمة ايجارات الشقق في البناء كما نصت المادة الثامنة التي تكلمنا عنها سابقا . ان هذه النتيجة لم تكن الا ارضاء وخدمة لاصحاب مؤسسات تجارة السكن ، فلم يعد يهم البلدية ان تعمل لمصلحتها ، « جيبتها وجيبة بوتاجي واحدة » ، لتؤمن مداخيل من الرسوم لسد العجز التي تقع فيه سنويا(١) أما ما يهمها فقط جعل هؤلاء التجار والمستغلين قادرين على مراكمة الارباح ونفخ الجيوب ، وهي تكتفي فقط ان تقطع لنفسها حصة بسيطة هي « سمحة نفس » لانه كما يقول احدهم « بوتاجي » وسماسرته ، يخدمون لبنان والسياحة فيه بتأمين الراحة والسكن للسياح والزوار والطلاب العرب اللبنانيين والاجانب ، وعلى البلدية ان تشجعهم على اندفاعهم وتعلق لهم الاوسمة ، واكثر من هذا فقد طلب هؤلاء اعفائهم من الرسوم في هذه الظروف الصعبة بحجة الخسارة التي تلحقهم نتيجة للوضع السياسي في المنطقة .

لقد استجابت البلدية لكثير من مطالبهم ، فلم تعد تعتبر مؤسساتهم تجارية واستثنتهم من القانون وقدمت اجتهادا خاصا « اكراما لهم ولجهودهم » وكان هذا الاجتهاد ان ابطل مفعول النسب التصاعدية وابطل مفعول اعلى نسبة ١١ بالمائة نهائيا ، فبدلا من فرض الرسم بشكل تصاعدي على أساس « ٥٠٠٠٠ » ليرة مثلا ، اصبح الرسم يفرض بشكل مجزا على أساس قيمة كل شقة مستقلة التي لا تزيد قيمتها غالبا على ٤٠٠٠ ليرة كما لا تزيد النسبة في هذه الحالة على ٥ بالمائة .

أما الحمامات البحرية فقد جرى ، نزولا عند رغبة اصحابها ، الى تخفيض قيمة ايجارها المقدرة من قبل البلدية بنسبة اكثر من ٥٠ بالمائة ، بحجة ان هذه الحمامات لا تشتغل ولا تعمل الا في ثلاثة اشهر من الصيف ، صحيح ان الحمامات لا تعمل الا في ثلاثة اشهر من الصيف ، صحيح أن الحمامات لا تعمل كل السنة ، ولكنها تعمل اكثر من خمسة اشهر في السنة وفي هذه الاشهر يخصص في كل حمام موظف خاص لحساب العائدات فقط دون أن يستريح ساعة واحدة ، فحمام « اللونغ بيتش » و « السبورتنغ كلوب » يقدر مدخول كل منهما يوميا اكثر من ثلاثين الف ليرة لبنانية ما عدا ايام الزحمة التي تصل الى اربعين الف ليرة هذا اذا لم نحسب الاشتراكات التي تدفع سلفا كجواز للدخول الى هذه الحمامات ولا مجال لتعداد باقي الحمامات البحرية .

وبالرغم من هذا الوضع فقد رأفت البلدية بحال أصحاب هذه الحمامات وقدرت القيمة التاجيرية لحمام « اللونغ بيتش » بتسعين الفا بدلا من مائة وستين الفا ، وهكذا بالنـ[...] « للسبورتنغ كلوب » وغيره ...

ان مجمل نصوص المواد الواردة في [...] الرسوم ، التي تعرضنا للكلام عنها هذه ا[...] وفي المرة السابقة ، تؤكد باستمرار حقيقة تفعل فعلها باستمرار في مختلف التشريعات والقوانين ، وهي أن ممثلي الطبقة المسيطرة والمستغلة يعرفون كيف يدبجون النصوص والاجتهادات ، التي تخدم اسيادهم وتحرص على تمكينهم من تحقيق الربح الدائم . كما انهم يعرفون كيف ترهق الفئات الشعبية الكادحة ويثقل كاهلها بالضرائب والرسوم .

واذا عرفنا بأن ما يطبق من نصوص لفرض الرسوم وتحصيلها هي في غالبيتها اجتهادات وتفسيرات خاصة تبينا مختلف الطرق والاشكال التي يعتمدها المسؤولون خدمة لاربابهم واسيادهم ولمسنا المسالك التي تفسح المجال للوساطات والمداخلات التي لا بد فيها كوسيلة بيد الزعماء والمتنفذين والسياسيين لتمكين مراكزهم ونفوذهم واستمرار زعامتهم ووصايتهم .

ان ارهاق الفئات الكادحة بالرسوم والضرائب لا يمكن أن يسد العجز التي تقع فيه ميزانية البلدية سنويا وان المخرج من هذا الوضع هو تطبيق النسب التصاعدية لفرض الرسوم والتشدد على تحصيلها بدون استثناء من جميع الشركات التجارية والمطاعم والمقاهي والحمامات البحرية والفنادق .

ان تخفيض نسبة الرسم على بيوت السكن وجعلها مقطوعة وخاصة على مساكن الفئات الشعبية الكادحة ، ومنع استثمار البنايات السكنية ، وتحويلها الى تجارة على الشكل الذي ذكرنا ، اصبح أمرا ضروريا لتخفيف اعباء الرسوم والمدفوعات عن كاهل الفئات الشعبية ذوي الدخل المحدود ، ومنعا للاستثمار والاستغلال الذي يزيد من أزمة السكن ويرفع بالتالي من قيمة ايجار البيوت .

١ — سنبين في مقال لاحق كيف تصرف أموال البلدية وكيف يقع العجز المزعوم .

مشكلة خريجي كلية التربية

مصلحة التعليم الوطني مقابل مصالح الادارة والاقطاع السياسي

من جديد تطل مشكلة خريجي كلية التربية بصورة اكثر حدة والحاحا . واذا كانت مشكلة ايجاد عمل للخريجين تدخل ضمن تناقض عام ، تناقض التعليم الوطني الموضوع في خدمة الطبقات الشعبية مع النظام الاجتماعي ككل ، فانها وبالتحديد تتناول النظام من زاوية محددة : زاوية الادارة — اي الجهاز الحكومي — ومصالحها الفئوية وقدرتها على تحقيق ما يسمى « بالتحديث » . ويدخل ضمن ذلك بالطبع قضية علاقة الادارة بالاقطاع السياسي .

ولنبدأ بالتفاصيل : شهدت كلية التربية هذا العام تخريج دفعة من طلابها موزعين على مختلف الفروع العلمية والادبية . والمعروف ان مرسوم تنظيم الكلية ينص على أن توفر وزارة التربية مراكز تعليمية للمتخرجين فور تخرجهم . بالاضافة الى ذلك ينبغي التذكير بان عدد الطلاب الخريجين يتحدد وفقا « للحاجة » وزارة التربية ، اي أن الوزارة هي التي تعين عدد الطلاب الذين تستطيع استيعابهم . برغم ذلك — وبرغم ان عدد الخريجين يقل عما كانت الوزارة قد طلبته في الاصل — فانها ، اي الوزارة ، اعلنت عدم قدرتها على استيعاب الذين تخرجوا هذا العام وطلبت من هؤلاء تقديم امتحان يكون أساسا لادخال قسم منهم الى ملاك التعليم الثانوي . أما ردة فعل الخريجين فكانت رفض تقديم هذا الامتحان غير القانوني والمطالبة بادخالهم جميعا الى الملاك .

السؤال الاول الذي ينبغي طرحه : لماذا رفضت وزارة التربية قبول هذا العدد الضئيل من الخريجين في ملاك التعليم الثانوي ؟ هل يكمن الجواب في عدم الحاجة الى مدرسين ثانويين في لبنان ؟ بالطبع لا ، فاحصاءات الدولة نفسها تظهر أن ٦٠ بالمئة ممن هم في سن الدراسة الثانوية سيبقون خارج المدارس هذا العام . هل يعود السبب الى عدم حاجة الثانويات الرسمية الى معلمين متفرغين ؟ مرة اخرى الجواب كلا ، اذ تظهر الارقام ان عدد اساتذة الملاك الثانويين لا يتجاوز ٤٥١ استاذا في مقابل ٨٦٣ متعاقدا .

[...]ا الجواب الثاني يقودنا الى صلب [...]شكلة . فطرح قضية المتفرغين في مقابل [...]ية الاساتذة المتعاقدين لا يعني طرح مصالح [...]ة من المعلمين في مقابل مصالح فئة معلمين اخرى . بالاحرى انها تعني طرح قضية الاساتذة المتفرغين في المقابل . اي كنقيض للسياسة التعليمية وسياسة التوظيف في لبنان . لماذا تفضل وزارة التربية ابقاء العدد الغفير من الاساتذة المتعاقدين — وبينهم اداريون ومهندسون واطباء — على ايجاد ملاك متفرغ للتعليم الثانوي ؟ السبب هو ان مصالح الادارة كفئة — المعاشات الاضافية المرتفعة التي يحصل عليها موظفون اداريون لا علاقة لهم بالتعليم مقابل تعاقدهم مع وزارة التربية — ومصالح الاقطاع السياسي التي تحتم ايجاد منافع للانصار ولاصحاب الاصوات الانتخابية ، هذه المصالح تجعل الوزارة « عاجزة » عن قبول اساتذة متفرغين للتعليم الثانوي اي تجعلها عاجزة عن المضي في سياسة عجز اطراف النظام برغم كل ادعاءاتهم عن تحقيقها ، نعني بها سياسة « التحديث » اي تحديث الادارة بمختلف اجهزتها . هل يعتبر هذا التناقض — تناقض مصالح التعليم الثانوي والخريجين مع مصالح الادارة والاقطاع السياسي — تناقضا عابرا سرعان ما يجد له حلا او « تسوية » نهائية؟ كلا فالارقام تفيد بأن عدد خريجي كلية التربية سيكون اكبر في السنة القادمة والسنوات التي تليها الامر الذي يعني أن المشكلة ستطرح مجددا بشكل اكثر حدة وعنفا . معنى ذلك أنه يتوجب على طلاب كلية التربية الذين لم يتخرجوا بعد أن يتخذوا موقفا ايجابيا وفعالا من قضية الخريجين الحاليين . فعلى مدى السنوات القادمة سيعاني الذين سيتخرجون من كلية التربية نفس المشكلة التي يعانيها المتخرجون الحاليون وستصطدم مصالحهم هم ايضا بمصالح النظام واطرافه وادواته الادارية .

فتبقى نقطة اخرى ذات اهمية . يشير البيان الذي اذاعه الخريجون الى ضرورة انشاء مدارس ثانوية جديدة ، وذلك كحل لمشكلة الاجيال اللبنانية المحتاجة الى المعلم ولمشكلة الخريجين انفسهم . واذا كان هذا الربط ، ربط مصالح الخريجين بمصالح فئات واسعة من ابناء الجماهير سليما وعادلا من وجهة مبدأية ، فان علينا أن نستكشف الامكانية العملية لمثل هذا الحل ضمن النظام الحالي .

يعاني لبنان حاليا من مشكلة المثقفين الذين لا يجدون لهم عملا . ويزداد عدد المثقفين العاطلين كل عام بازدياد عدد الذين تخرجهم المدارس . اذن ماذا تعني المطالبة بتوسيع التعليم الثانوي من وجهة نظر النظام . انها تعني توسيع رقعة المشاكل التي سيواجهها في السنوات القادمة ، توسيعا يحمل معه بذور الانفجار . اذن ، النتيجة المنطقية ان النظام بحكم مصالحه سيعمل على قمع التعليم الرسمي وبصورة متزايدة .. هل يمكن طرح التعليم المهني ، اي تغيير وجهة التعليم الرسمي الحالي ، كحل للمشكلة ؟ اذا كان النظام قادرا وفي مدى قريب جدا على ايجاد منافذ وهمية تؤخر انفجار المشكلة بعض الوقت فان مثل هذا الحل يصطدم هو أيضا بمصالح نظام عاجز بطبيعته عن احداث « التصنيع » في البلاد . هذه الاشارات تخدم استنتاجا اساسيا ليس هنا مجال تفصيله : ان حل المشكلة التعليمية في لبنان امر يعجز عنه النظام الاجتماعي القائم في مدى غير بعيد . ان حل المشكلة — حلا جذريا ونهائيا — مرهون بتطور حركة ديمقراطية منسجمة تحقق الشروط السياسية التي تتطلبها ديمقراطية التعليم .

شهادات واقعية

عمال تنظيفات البلدية « الممتازة »

- المعاطف الموعودة لم تزل وعدا .
- التثبيت : حمل المطلب الشيخ محمد عياد وغاب !
- الاجر وحده لا يعيل فيبحث العامل عن عمل اخر .
- اكياس النفايات تنز « عصيرا » يقعد العامل ثلاثة أيام شهريا في البيت على حسابه !
- المدارس المجانية بعشر ليرات شهريا ..

التقى مندوب « الحرية » هذا الاسبوع مجموعة من عمال التنظيفات التابعين لبلدية بيروت الممتازة اثناء قيامهم بتنظيف احد شوارع العاصمة في الليل .

كان العمال ينتشرون على طول الشارع كل يقوم بمهمته : عمال يكنسون وعمال ينقلون النفايات الى السيارة ومراقب يراقبهم . حينما بدأ المندوب بالتحدث مع احد العمال على طرف الشارع لمح بقية العمال وقد تجمدوا كل في مكانه وينظرون اليه بحذر شديد فقد كان يحمل قلما وورقة ويتكلم مع العامل الذي يقف باحترام .

لقد ظنوا انه احدى المشاهد المعتادة حينما ياتي المفتش ليمارس هوايته على أرزاقهم بحسم عدة ايام لسبب ما .

بعد ان اطمان العمال تجمهروا حول المندوب وبداوا يتكلمون . تكلموا عن كل شيء : عن الثياب ، المكنسة ، عصير النفايات ، ٣٫٨٥ ٪ و ٤ ٪ ، الحسم ، الطبيب ، الصيدلية ، المدرسة ، الاضراب ، الموعود ، الضمان تكلموا ايضا عن جدوى الصحافة .

تكلم يوسف فقال : يبلغ عدد عمال بلدية بيروت ٣٥٠٠ عامل ينقسمون الى ثلاثة اقسام : عمال الكناسة الليليين وعمال الكناسة النهاريين وعمال جمع النفايات من المنازل .

يعمل العمال الليليون ٤ ساعات يوميا من ٨—١٢ . والعمال النهاريون ٨ ساعات من ٦ ونصف — ١١ قبل الظهر ومن ١ — ٤ ونصف بعد الظهر . يوزع العمال على ٤٠ مفرزة تنقسم الى فرق تضم الواحدة ٣—٤ عمال يراسهم معاون وكيل . ويراس المعاونين وكيل يشرف على المجميع . وهناك مفتشون يعملون ليلا نهارا مهمتهم الوحيدة « ضبط » العمال وحسم أيام عمل بالجملة .

مصطفى رفع المكنسة ليبرهن انها فقدت القش ولم يبق منها سوى ما يذكر بانها كانت مكنسة . وقال أنها لا تنظف الرصيف جيدا وانه طلب استبدالها عدة مرات فكان الجواب ان لا مكانس لدى البلدية . وذكر ان المفتش لا يقتنع بذلك واذا لم يكن الرصيف نظيفا فما أسهل حسم الايام عنده .

تدخل خليل فقال : بالامس كانت الدنيا تمطر البلدية منذ سنوات لم توزع علينا المعاطف لاتقاء الشتاء مع أنه من حقنا الحصول كل عام على معطف وجزمة . وكل ستة أشهر على تبان نلبسه اثناء العمل . طبعا انت تعرف يا أستاذ اين تذهب الاموال .

علي قال ان هذه الحالة ليست حالتنا نحن عمال الكناسة الليليين فقط ، بل ان عمال الكناسة النهاريين وعمال جمع النفايات من المنازل يعانون من نفس الحالة . فهم لا ياخذون ادوات العمل الصالحة ولا تعمل البلدية على تطوير الصالح منها . فالعامل الذي يجر العربة امامه ليجمع فيها نفايات الشارع نراه قد أضاف لها قطعا من التنك او علبا من الكرتون كي يجعلها تتسع لكمية أكبر وبالتالي يوفر على نفسه مشقة الانتقال مرات عديدة الى « المكب » مكان تجميع النفايات بانتظار قدوم الشاحنة .

اما عامل جمع النفايات من المنازل فانه يضطر لحمل كيس يزن حوالي ٦٥ كيلو يجمع بواسطته نفايات البنايات . يمتليء هذا الكيس ما بين ٣٠—٤٠ مرة يوميا .

الكيس يرشح دائما ذاك العصير ذا الرائحة الكريهة الذي يبلل ثياب العامل ويدخل الى جسمه كافة أنواع الامراض التي تجبره على البقاء في المنزل بمعدل ثلاثة أيام في الشهر للاستشفاء من المرض والاستراحة من حمل الكيس . وبالطبع يتم ذلك على حسابه .

عامل مسن كان حتى هذه اللحظة يتابع عمله غير مكترث بهذا الحديث ، تقدم ليقول : كل هذا الكلام لا ينفع احكوا له عن التثبيت . مضى علي في العمل عشرون عاما وأنا ما زلت اجيرا مؤقتا بدون تثبيت وحتى بدون ان اصبح مياوما دائما .

حاولت تهدئة روعه وأشرح له أهمية ذكر كافة المواضيع في الصحافة فكان جوابه اين كانت الصحافة حينما كنا مضربين . وتابع ان لديه ١٠ أولاد « لالله » يشتري لهم ٣ كيلو خبز يوميا يدفع ثمنهم ١٥٠ قرشا واوقيتين من لحم البقر ثمنها ٢٥٠ قرشا وندفع اجار البيت في السنة ١٦٠٠ ليرة وقسط الكهرباء ١٢ ليرة وقسط ماء عن ستة أشهر ٢١ ليرة . ودفعت ٤٠٠ ليرة ثمن كتب ومرايل لاولادي فماذا يبقى من الـ ٩ ليرات اجرتي اليومية . فلولا انني ابيع في النهار بزر وترمس واربح ليرتين واحصل على المؤونة من الضيعة . ماذا كنت سافعل « خليها لالله يا شيخ » وعاد لمتابعة عمله .

استمر الباقون في الحديث . كل منهم ذكر شيئا عن حالته المعيشية : تبين ان مصطفى يبيع القهوة « بالابريق » في النهار وان علي يعمل سائقا على شاحنة خاصة وان يوسف لا يجد عملا في النهار .

تابع علي واصفا حالته في العمل قائلا انه بالرغم من استلامه العمل على شاحنة البلدية منذ ١٠ اشهر فما زال يعتبر على جدول القبض عاملا عاديا وليس سائقا وما زالت اجرته هي نفسها . مع ان اجرة السائق أكثر .

يوسف قال انه اختار العمل الليلي لانه اذا عمل في النهار — في مصلحة التنظيفات فسيضطر لشراء سندويش ويدفع بدل مواصلات ويشتري المرطبات ولكي يوفر هذه المصاريف لعائلته يشتغل في الليل . احدهم وهو من سكان حي الملجى « المصيطبة » قال ان امرأته تخبز المرقوق لتوفر قليلا من سعر الخبز . ويعتمد على البرغل كمادة أساسية .

معظم العمال من الجنوب . يضعون اطفالهم في مدارس « مجانية » اي يدفعون عن كل ولد ١٠ ليرات شهريا . عامل ادخل احد اولاده للمدرسة مجانا بالواسطة . عامل اخر وضع ابنا واحدا في المعارف والاخرين في المدارس الخاصة .

يقول العمال انهم يضعون اطفالهم في المدارس الخاصة لانها تقبل الطفل منذ بلوغه الثالثة من العمر . فيما بعد يستمر الولد بالمدرسة ولا ينقل منها الى مدرسة اخرى فخاصة تغيير البرامج والجو الدراسي مما يؤدي الى تاخره في المدرسة .

مصطفى يدفع ٢٠٠٠ ليرة اجرة بيت قال ان بيته لا يحتوي سوى على بعض الكراسي و « الطراريح » وعدة فرشات لاولاده العشرة . « مضطرين يا استاذ شو بدنا نقعد في الطريق » .

سمع المجميع هدير سيارة لاندروفر فنبه أحدهم « جاء المفتش » . فتبعثروا بسرعة . لكن السيارة لم تكن تحمل سوى السائق . توقفت على بعد بضع خطوات . نزل السائق وأخذ يصرخ وكانت الساعة ١١ ونصف نزل المفتش من منزله ليباشر عمله . أحد العمال علق على هذا المشهد قائلا : « راح يفتري على العمال بشو ١٠٠ — ٢٠٠ ليرة بها النص ساعة » لان العمال في هذا الوقت يكونون قد انهوا تقريبا عملهم فهم ينتهون الساعة ١٢ .

علي تكلم بحماس هذه المرة : يا استاذ الميزانية يضعوها في بداية العام او انا غلطان ؟! ... اذن الاموال التي يحسمها علينا المفتش والتي تحسم علينا بسبب التغيب الى أين تنصب ؟ وهل تعلم انها تبلغ مليون ليرة او مليون ونصف بالسنة ؟ ان معدل الغياب والحسم ٣ ايام في الشهر واجرة العامل ٩ ليرات اعمل معروف احسب انت بتعرف اكثر :

٣ ايام بـ ٩ ليرات بـ ١٢ شهرا بـ ٣٥٠٠ عامل . كان الجواب مليون ومئة واربع وثلاثون الف ليرة .

تابع علي نحن نطالب بان تفتح لنا البلدية مستشفى خاص لعمال التنظيفات ومدرسة لاولادنا .

قاطعه يوسف قائلا : نحن نريد التثبيت لانه يحل لنا جميع المشاكل فننضم الى التعاونية ونستفيد بمنح التعليم اما الضمان الاجتماعي فلقد اختلفت البلدية مع الصندوق الوطني وفسخت العقد معه بعد ان مضى عليه عام .

مصطفى بدا يشرح « المكاسب » التي ينالونها فقال : ان البلدية قد وظفت طبيبا لمتابعة شؤوننا الصحية حينما نذهب لعنده يفحصنا بنظره فقط ويكون جوابه واحدا من ثلاثة اجوبة اصبحت معروفة :

— أنت لست مريضا .

— البقية على الصفحة ١٥ —

عامل تنظيفات تابع لبلدية بيروت « الممتازة »

من أين اتت نعمة ازدهار الصناعة اللبنانية؟

- انتاج في ازدياد
- ارتفاع في التصدير
- رؤوس اموال ضئيلة التقدم
- يد عاملة ثابتة العدد

النتيجة : الاستغلال وحده يفسر الازدهار

خصصت مجلة « تجارة المشرق » (كومرس دي ليفان) الاقتصادية عددها الصادر في ايلول ١٩٧٠ للصناعة اللبنانية. واذا كان القارىء يتوقع أن يجد في الاربعين صفحة من القطع الكبير والتي تشكل محور العدد دراسة جامعة عن عدد من الامور التي تهم الصناعة اللبنانية فلا شك انه سيرجع خائبا . فالارقام التي جمعتها المجلة بدائية ، عدا انها « سطحية »الى درجة مدهشة.

كيف تكون الارقام سطحية ؟ يقرأ القارىء العدد وجداوله الاحصائية باحثا عن مصادر تمويل الصناعة اللبنانية فماذا يجد ؟ ليس بين الجداول جدول واحد يعنى بالامر . الرقم الوحيد الذي يمر عابرا في احدى الدراسات يعلمنا أن بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ساهم بعشرة بالمئة من مجمل التسليفات الصناعية خلال عشر سنوات (لا ندري أيها !)دون تحديد لحجم هذه التسليفات . ولما يطالب القارىء بارقام اكثر دقة عن تركيب الرأسمال الصناعي في لبنان من زاوية نسبة رأس المال الموظف في الالات والمواد الاولية والبناء والعقار الى راس المال الذي يدفع ثمن يد عاملة ، لا يعثر على اثر ولو بعيد لمعلومات اساسية من هذا النوع . وكذلك الامر بالنسبة لمسائل اخرى من نوع عدد سنوات استعمال الالات اي نسبة تجدد رأس المال الثابت ، او قسم منه . ونحن لا نعلم شيئا عن أرباح الصناعة اللبنانية ، وبالتالي عن الاستغلال الذي ترزح تحته الطبقة العاملة اللبنانية . وهذه الاخيرة هي العنصر الغائب بشكل اساسي عن «الدراسة» التي تقدمها المجلة . فليس ثمة كلمة واحدة عن الاجور . كل ما يقال هو ان اليد العاملة «متوفرة ورخيصة» . وهو امر مفهوم: فهذا هو كل ما يهم اصحاب رؤوس الاموال . بقي أن نوضح أن العدد يعتمد على مصادر وغرفها الدولة ودوائر احصائها . والدولة حيية ، خجولة ، لا تطرح الاسئلة المحرجة: الاجور ؟ الارباح ؟

لكن العموميات التي يزخر بها العدد ليست عديمة الفائدة ويمكن استخلاص بعض الملاحظات حول الارقام الواردة فيه .

يوظف راس المال الصناعي في لبنان بصورة خاصة في صناعات الغذاء والمعادن والنسيج والنفط والكيمياء والنقل والطباعة والاثاث .. لكن الصناعات الاساسية من زاوية حجم رؤوس الاموال الموظفة هي الثلاث الاولى : الغذاء المعادن والنسيج . وقد بلغ حجم الاستثمارات عام ١٩٦٨ في هذه الصناعات ما يقرب من ٤٣٢ مليون ليرة لبنانية ، اي ٤٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات في السنة نفسها . لكن ما يلفت النظر هو علاقة هذه الصناعات بالسوق الخارجية ، والسوق الخارجية تعني بصورة اساسية السوق العربية . فرغم أن السنوات الاخيرة ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ شهدت ازديادا كبيرا في التصدير فان اي تعديل تقريبا لم يطرأ على توزيع رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة . فالصناعات التي كانت قبل ١٩٦٨ تحتل المراكز الاولى استمرت في احتلالها لنفس المراكز . حتى ان المقارنة بين تسلسل ٢٤ مرفق صناعي في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ لا يدخل الا تعديلا واحدا لا غير هو محل المطابع من التسلسل . فهذه الاخيرة عرفت تراجعا في رؤوس الاموال الموظفة فيها قاربت من النصف ــ تراجعت من ٨٠٫٧ مليون الى ٤٦٫٧ مليون ــ ما عدا هذا التعديل لم يطرأ تعديل اخر .

لكن هذا لا يعني أن اثر التوسع الذي طرأ على السوق الخارجية كان ضئيلا . فقد استطاعت أن تستجيب للتوسع بصورة اساسية الصناعات الكبيرة التي عددناها وفي طليعتها صناعتا الغذاء والنسيج . ففيما ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة في الغذاء من ١٣٨ مليون الى ١٥٥ ، ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة في النسيج من ٩٩٫٣ مليون الى ١٢٤٫٥ . وقد لحقت الزيادة ، بصورة متفاوتة ، بالصناعة الكيميائية ، وبالنقل وبصناعة التبريد وبالكهرباء والغاز وبالكاوتشوك . لكن التغير الذي طرأ على مجمل الصناعة اللبنانية كان ضئيلا : بين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ لم تزد رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة الا ما يقرب من ١٣ مليونا فقط ، وذلك على مليار ليرة لبنانية ، اي بنسبة ١٫٣ بالمئة فقط ! اما اليد العاملة فقد ارتفع عددها ، خلال الفترة نفسها اقل من خمسة الاف عامل بقليل . هذا بينما عرفت الصادرات ارتفاعا سريعا خلال اعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ . بينما كانت الصناعة اللبنانية تصدر بـ ٦٩ مليون ليرة عام ١٩٦٦ اخذت تصدر بـ ١٢٢٫٥ مليون عام ١٩٦٨ و بـ ١٦٦ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . اي بينما ازدادت الصادرات بنسبة الثلث بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، ازدادت رؤوس الاموال الموظفة بنسبة ١٫٣ بالمئة وارتفعت نسبة اليد العاملة ما يقرب من ٧ بالمئة .

ماذا تعني هذه الارقام البدائية ؟

هناك : **اولا** ، مطابقة عامة بين السوق اللبنانية والسوق العربية . وليست هذه المطابقة وليدة الصدفة . ففي التاريخ السريع الذي يقوم به مروان نصر ، امين سر جمعية الصناعيين اللبنانيين ، للصناعة اللبنانية، يلاحظ أن البدء الفعلي لهذه الصناعة ارتبط بتوقيع « المصالح المشتركة » بين سوريا ولبنان ، وهذه المصالح جعلت سوق البلدين سوقا واحدة ، مما ربط بين الانتاج الصناعي اللبناني والسوق العربية بصورة وثيقة لم تنفصل حتى اليوم ، بل على العكس ازدادت وثوقا . ومع هزيمة حزيران ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس انقطع الجسر البحري الذي كان يصل السوق العربية بالاسواق الاوروبية المصدرة ، فحل لبنان جزئيا محل هذه الاخيرة .

ثانيا : لا يعني ارتفاع الانتاج توظيف رؤوس اموال أكبر في الصناعة . فالتجهيز المالي يملك مرونة يسمح له بالاستجابة لحاجات متزايدة ، دون أن يزداد بنسبة مماثلة، ولا حتى بنسبة قريبة . كذلك فان تاثير هذا الارتفاع على اليد العاملة واتساع مرافق العمل تاثير هو الاخر ضئيل .

ثالثا : لم يؤد ارتفاع التصدير وانفتاح الاسواق العربية الى تغيير يذكر في نوع الوحدات الصناعية ، اي في تمركزها واتساعها . ففي صناعة الكحول ، صاحب ارتفاع الاستثمار الذي بلغ مليونين من الليرات زيادة ٣٠ عاملا ، واغلاق ابواب معمل واحد . وصناعة الغذاء هي الصناعة الوحيدة التي شهدت بعض التمركز : بينما ازدادت رؤوس الاموال الموظفة ١٧ مليونا ، ازداد عدد العمال ٦٤٤ عاملا ونقص عدد المعامل ٨٧ . لكن هذه الارقام تفقد من وقعها اذا ما قيست بالمرفق العام كله : ١٥٥ مليون ليرة من الاستثمارات ، ١١٥١٣ عاملا و ٢٤١٩ معملا . اي أن نسبة التمركز ضئيلة جدا .

رابعا : بقيت الوحدات الصناعية الكبيرة ، نسبيا ، بمعزل عن حركة التصدير. فقد كان معدل استخدام اليد العاملة في الصناعات ، عام ١٩٦٤ ، كما يلي :

الصناعات التعدينية الاساسية :	٣٠٧ عمال
النفط	١١٠: عمال
النسيج	٤٢ عاملا
الكحول	٣٤ عاملا

هذا يعني أن ارتفاع التصدير انحصر في الصناعات الصغيرة المبعثرة ، التي تستخدم يدا عاملة غير متمركزة .

اذا راجعنا مجموعة الاشارات التي عرضنا لها حتى الان لاتضح لنا امر لا تكشف عنه الارقام مباشرة :اذا كان التصدير قد ازداد بنسبة كبيرة ، وكذلك الانتاج ، دون ان يؤدي ذلك الى ارتفاع واضح في حجم رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة او الى ارتفاع كبير في استخدام يد عاملة جديدة ، واذا كان الارتفاع يكاد يكون محصورا في الوحدات الصغيرة ــ ما دون الثلاثين عاملا ــ فهذا يعني ان ازدهار الصناعة اللبنانية قد تم على حساب اليد العاملة اللبنانية التي تعمل في المعامل الصغيرة والمتوسطة .فهي التي كانت سبب الزيادة المباشرة : بكدها وكدحها واستغلال الرأسماليين لها .

خامسا : طوال السنوات الماضية دار الكلام عن ارتفاع مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في الصناعة اللبنانية . وعلق كثيرون الامال على نتائج هذه المساهمة . وفي عدد « تجارة المشرق » نفسه اصداء لهذه الامال العريضة في منتخبات من تقرير اعدته وزارة التصميم عن الصناعة اللبنانية ومستقبلها . عدا ان هذه المساهمة لا تبدو كبيرة في أرقام الاستثمارات نفسها ، فهي من ناحية ، لا تدخل أي عنصر جديد على توزيع المرافق الصناعية . فالتقرير المذكور لا يقدم أرقاما بهذا الشان ، لكنه يشير بحياء الى أن رؤوس الاموال الاجنبية شاركت في الصناعات التالية : الكحول ، الاسمنت ، الكيمياء ، شغل المعادن ، الكرتون . والصناعة الاخيرة هي الصناعة الوحيدة المستحدثة نسبيا بعد ١٩٦٧ . وما عداها فهي صناعات مزدهرة لا تقدم المساهمة الاجنبية لها الا بعض التجديد في التجهيز .

سادسا : ماذا كان موقف الدولة تجاه ظاهرة التصدير المتزايد ؟ يجمع محررو العدد على مديح الدولة لحكمتها التي لم تهن طوال السنوات المنصرمة . فالدولة لم تتدخل الا في الامور التي طلب منها أن تتدخل فيها ! فقد تشددت في فرض الرخصة المسبقة لاستيراد السلع الشبيهة للسلع المنتجة في لبنان . هذا يعني أن الدولة وفرت على الرأسماليين « الوطنيين » كلفة تحدي الاسعار المنخفضة للسلع التي تستورد بصورة اساسية من دول اوروبا الشرقية . ويكيل مروان نصر المديح للدولة للجهد الذي تبذله في سبيل عقد اتفاقيات تجارية رابحة . والكل يحذرها من سوء عاقبة تدخل اخر : في مرافق الاستثمار وتحديدها ، في الاسعار ــ اي في خفضها وليس في تركها مرتفعة ــ ، في الاجور ...

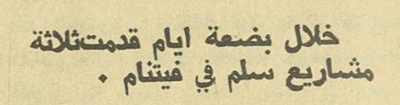
سابعا: ماذا يطلب الصناعيون من الدولة ؟ يعدد أمين سر جمعية الصناعيين الامور التالية : وزارة للصناعة تضع بتصرف الصناعيين خبرات عالية لا تستطيع الصناعة أن تؤمنها بكلفة منخفضة ، الاشراف على مساهمة الدولة في القطاع الصناعي اكانت هذه المساهمة بصورة قروض ام بصورة مشاركة في رأس المال نفسه ، انشاء مؤسسة تؤمن التسليف الطويل الاجل ، اعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الخارج .

اذا كانت الطبقة العاملة غائبة من الارقام المعلنة ، رغم انها تحمل على كتفيها كل الازدهار الذي يشكل مادة العدد الوحيدة ، فقد كانت النضالات العمالية طوال ١٩٦٩ خافتة وضئيلة. رغم حدة القضايا المطروحة، من زيادة الاجور الى الضمان الاجتماعي والتنظيم النقابي ، فان الطبقة العاملة التي عانت استغلالا حادا لم تتحرك فعلا . لكن هذا لا يعني مطلقا أنها لامبالية ، او ان سكونها سوف يدوم . وهذا ما يعرفه جيدا موظفو وزارة العمل الذين يدبجون القوانين والتشريعات الكفيلة بأن تلجم حركة الطبقة العاملة . لكن ذلك لن يحول دون ان يخوض العمال المتقدمون معاركهم القادمة .

العالم

■ فيتنام ■

مشاريع السلم الثلاثة



خلال بضعة ايام قدمت ثلاثة مشاريع سلم في فيتنام .

ــ الاول (في ١٧ ايلول ١٩٧٠) هو مشروع الحكومة الثورية الشعبية (الفيتكنغ) قدمته السيدة بنه وزيرة خارجية هذه الحكومة ومندوبتها الى مؤتمر باريس .ويحتوي المشروع على ثمانية بنود .

ــ الثاني (في ٢٣ ايلول ١٩٧٠) قدمه السيد نغو كونغ دوك وهو نائب كاثوليكي معارض في حكومة فيتنام الجنوبية ورئيس لجنة الاعلام في المجلس ومدير صحيفة « تين سانغ » اليومية وممثل « الجبهة الاشتراكية المعارضة »

ــ الثالث : مشروع نيكسون الذي قدمه الى التلفزيون الاميركي في الثامن من تشرين الاول ١٩٧٠ .

- لماذا اختار الفرقاء الثلاثة نفس الوقت للكلام عن مشروع سلم فيتنامي ؟
- كيف يعبر كل مشروع عن تحليل الفريق الذي قدمه للوضع في فيتنام ؟
- كيف نفهم هذا الوضع ؟
- ما هي الاهداف المحددة التي يرمي اليها كل مشروع ؟

١ ــ السياسة الاميركية :

كانت الولايات المتحدة تحلم ــ نقول تحلم لان هدفها طوباوي كما سنرى لاحقا ــ ان تكون الحكومة في سايغون « شعبية » نسبيا اي ان تكون قادرة على الحد من المعارضة وعلى المثابرة في تقسيم البلاد . لكن هذا البرنامج لا يمكنه أن يتحقق ، لانه يستحيل على حكومة تدعمها واشنطن وتمولها من ناحية ــ اي على حكومة ترفض العمل الثوري من ناحية اخرى ــ أن تكون حكومة نابعة من الشعب ومعبرة عنه (لان التدخل العسكري الاميركي ولد عند هذا الشعب شعورا معاديا للولايات المتحدة) .

• امام هذه الاستحالة تدخلت الولايات المتحدة مباشرة عسكريا وسياسيا . واتت بحكومة موالية لها : زمرة « تيوكي » . وقطعت على النظام كل امكانية تقدم او تغيير بحصر القاعدة الشعبية لهذا النظام على المسيحيين اللاجئين من الشمال (ويشكلون اليوم سدس اهالي الجنوب) ، وعلى الادارة ، وعلى قسم من الجيش ، اي على عالم رجال الاعمال القذر ، الذي يرى أن استمرار الحرب يخدم مصالحه المباشرة (السوق السوداء ،تهريب، بيع ذخائر ومعدات حرب واسلحة باسعار باهظة ، الى ما هنالك من مجالات مراكمة الثروات عن طريق التزوير وعلى عاتق الشعب) . لكن اضفاء الصفة العسكرية على النظام في الفيتنام بالرغم من انه كان يسمح بالقضاء على المقاومة بالقمع والعنف ، الا انه كان يولد خطرا اخر على حكومة نيكسون : الراي العام الاميركي .

ان تكاليف الحرب الباهظة واشمئزاز الراي العام الاميركي من الحرب ، بالاضافة الى الازمة الاقتصادية المزمنة في « اعظم دولة في العالم » ، والى الاجراءات التي اتخذت في سبيل اعادة التوازن الاقتصادي (ازمة الدولار) ، كلها عوامل ادت الى اقتناع الرأسماليين الاميركيين الكبار بضرورة ايقاف الحرب في الفيتنام : لان الحرب ولدت في جميع انحاء العالم مقاومة عنيفة ضد اي توسع اميركي . كما انها تولد في الداخل توترا نفسانيا عند الشعب،وازمة اقتصادية وسياسية وعنصرية تشكل خطرا يهدد الوضع في الولايات المتحدة . ولا تكفي مكاسب الحرب ــ المكاسب القريبة او البعيدة الامد ــ لتقضي على هذا الخطر . (هذا ما يكرره احد اخصاء الحرب الفيتنامية : « فيليب دونيلي » ، في سلسلة من المقالات كتبها في صحيفة لوموند) .



نيكسون

ثم ان « هجوم التيت » في ربيع ١٩٦٨(وهو هجوم قام به الفيتكونغ على المدن الجنوبية)، قضى على اسطورة « المناعة الجنوبية » كما انه بين أن كل المراكز دون استثناء ، معرضة للحرب ، وان جيش التحرير قادر على ابادة اي برنامج « سلم » .

في حزيران وتموز ١٩٦٩ ، كانت أول مناورة أميركية : « مشروع غوام » : يعتبر نيكسون في هذا المشروع أن « اسيا للاسيويين » ، اي ان على الاسيويين أن يتقاتلوا فيما بينهم : لان حربا كهذه اقل كلفة من حرب بين الاميركيين والفيتناميين . من ناحية ثانية ، ان الجنوبيين في فيتنام لا ينعمون باي من الوسائل «الديمقراطية» الاميركية (صحف ، تلفزيون ، اعلام) تمكنهم من التعبير عن معارضتهم سياسة الحكومة . ولا شك اخيرا وخاصة، في أن الناخب الاميركي يحن للجنود الاميركيين اكثر منه للفيتناميين . وقد صرح كابوت لودج (سفير الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية) في اب ١٩٦٥ : « ليست « الديمقراطية » هي ما تريد الولايات المتحدة أن تورد الى فيتنام » .

وتبعا لمشروع غوام بدات الولايات تقلص عدد جنودها في فيتنام انطلاقا من تموز ١٩٦٨. ولم يكن هدفها من ذلك ، البرهان على حسن نيتها امام اعدائها . كانت تبغي تهدئة الشعور المعادي للحرب في اميركا نفسها . ولم تكن اهتمامات نيكسون في سياسته الوصول الى اتفاقات مع الثوريين بقدر ما كانت تدور حول مدى فعالية الخطة : اي اذا كان بامكانه تطبيقها دون الاخلال بوجود زمرة سايغون : واتى الغزو الاميركي في كمبوديا في اذار ١٩٦٧ ليبرهن على ذلك .

لكن انتخابات تشرين الثاني سنة ١٩٧٠ في أميركا ذات اهمية كبرى بالنسبة الى مستقبل نيكسون السياسي . وهو يحتاج اليوم الى استعادة دعم الشعب الاميركي له . لذا قدم نيكسون مشروع السلم في الثامن من تشرين الاول ١٩٧٠ هذا المشروع ليس سوى عبارة عن الخط السياسي الامبريالي التقليدي الخاص بالولايات المتحدة : ان تبقى فيتنام الجنوبية وحدة منفردة تتحكم الولايات المتحدة بمصيرها . هذا طبعا مستحيل لان الثورة لا يمكنها أن تترك سايغون بايدي زمرة موالية للولايات المتحدة .

والتناقض مستمر : كيف يمكن لتيو وزمرته أن يستمروا في الحكم في سايغون بخدمة المصالح الاميركية ، في حين أن القوات الاميركية تنسحب وان الزمرة لا ترتكز على اية قاعدة شعبية فعلية ، وانها تتالف من عسكريين لن يستمروا في الحكم في حين عقد السلم ــ اي ان وجودهم في الحكم رهن باستمرار الحرب ؟

المعتدلون :

اذا كان نيكسون لم يطرح على نفسه هذا السؤال ــ الانف ذكره ــ فهناك فريقان سياسيان يطرحانه : المعتدلون من ناحية والحكومة الثورية الشعبية من ناحية اخرى. نعني بالمعتدلين ، القوى السياسية التي تعادي الولايات المتحدة والزمرة الحاكمة دون أن يعني ذلك أنها انضمت الى قوى التحرير ، هذه القوى تتالف من :

- البوذيين ــ الحياديين المعادين لهيمنة الكاثوليك
- الطلاب والجامعيين المعادين لقرار التجنيد والذي يلزم الرجال كلهم بالخدمة العسكرية الاجبارية (صدر في كانون الثاني سنة ١٩٦٧) حتى سن الاربعين ــ اي أنه يعزلهم عن الحياة السياسية والادارية في البلاد. الى هؤلاء الطلاب توجه نغو كونغ دوك في المؤتمر الذي عقده في ٢٣ أيلول قائلا : « ان مليونين من الشباب مجبرون على حمل السلاح لتحقيق سياسة الامبريالية الاميركية في جنوب شرق اسيا ، بدل أن يتابعوا دروسهم وان يعملوا في الانتاج الوطني » .
- البرجوازية الجنوبية وهي فرنسية النزعة ومعادية للامبريالية الاميركية (واكثرية هذه البرجوازية في المنفى) : وقال لها نغو كونغ دوك : « ان حوالي نصف مليون جندي أميركي يذبحون المواطنين الابرياء ، و« فيتنمة» الحرب لا تعني سوى استمرار الحرب الاميركية»
- عدد كبير من النواب الذين كانوا يساندون سياسة تيو العسكرية لكنهم اليوم يدعمون نغو ، تحت ضغوط المناطق التي انتخبتهم . ثم أن احتكاكهم المستمر باهالي المدن ، طور هؤلاء النواب حتى انهم ينطقوا اليوم منطقا شبيها بتحليل الحكومة الثورية الشعبية .
- الكاثوليك اليساريين ومنهم نغو .
- الجرحى المعطوبين والمقاتلين القدماء لان الولايات المتحدة التي استخدمتهم لا تعيرهم اليوم اي انتباه ولا تساعدهم على الخروج من بؤسهم .
- بعض القواد العسكريين : « منه » مثلا وهو اكثر قواد الجنوب شعبية .

كل هؤلاء لا يرون في استمرار الحرب سوى خراب بلادهم وزوال الحضارة الفيتنامية الجنوبية ، وازدياد البؤس والفقر . لذا فهم يطالبون بتغييرات جذرية . وفي الثالث والعشرين من أيلول نطق نغو باسمهم مطالبا : « ١ ــ بانسحاب القوات الاميركية مباشرة ودون شروط .

٢ ــ بمشاركة فيتنام الجنوبية في الحكم .

٣ ــ (باسم اكثرية اهالي الجنوب المعادين للامبريالية وغير الشيوعيين اي باسم المعتدلين) طالب نغو ببعثة خامسة الى مؤتمر باريس ، تتمثل فيها « القوى السياسية والدينية المناضلة في سبيل السلم والاستقلال والديمقراطية والمصالحة الوطنية » . بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار تشكل هذه القوة الخامسة (الاربعة الاول هي : الولايات المتحدة ، سايغون ــ هانوي ، الحكومة الثورية) حكومة حيادية مؤقتة ترضى بها كل القوى (اي أنها تعزل تيو وزمرته) وتوكلها تنظيم الانتخابات الحرة في فيتنام الجنوبية .

لا حاجة للقول ان تصريحات نغو وجدت صدى ملائما في قسم كبير من أهالي المدن الذين ملوا من الحرب ومن التضخم المالي المستمر ومن الوجود الاميركي وانعكاسه على تفتت المجتمع التقليدي . ورحبت الحكومة الثورية الشعبية ايضا بمقترحات نغو ، بالاضافة الى جماهير الفلاحين المشمئزين من الوضع (ازدياد الضرائب ، اتلاف المزروعات ...)

الحكومة الثورية الشعبية ومشروع السيد بنه

ان الاطار الذي بيناه سابقا هو الذي يحدد مشروع السلم الذي قدمته السيدة بنه (الفيتكونغ) .

ان الوضع الحالي يضع وجها لوجه « معسكرين » : (اذا صح التعبير) الولايات المتحدة من جهة والفيتكونغ من جهة ثانية . لكن هناك ثلاث قوى تفعل : نيكسون وعملاؤه، قوى التحرير (الفيتكونغ) ، القوى الوسطى (المعتدلون) .

ان التناقض الاساسي (امبريالية ــ فيتكونغ) هو الذي يحدد استراتيجية قوى التحرير . لكن الوضع السياسي الراهن يدخل ثلاث عناصر في الصراع ، وهو الذي يحدد الخطة (التاكتيك) . اي أن هناك « معسكرين » عدوين ، بوجود ثلاث قوى فاعلة . هذا يعني أن انتصار الثورة رهن باتساع صفوف الثوريين اي بانفتاحهم على الجماهير « المعتدلة » . ومشروع السيدة بنه يتوجه الى هذه القوة الثالثة بالتحديد : لذا نراه يأخذ على عاتقه عددا كبيرا من مطالب نغو :

١ الانسحاب الفوري .

٢ ــ وقف اطلاق النار الفوري والكامل .

٣ ــ حكومة ائتلاف مؤقتة ــ تهيىء الانتخابات ــ وتتالف من :

- عناصر ثورية .
- عناصر من ادارة سايغون المسالمين والمناضلين للاستقلال وعدم الانحياز والديمقراطية (اي المعتدلين خارج الحكم) .

لا شك في أن الفوارق بين هذه القوى ما زالت قائمة (مثلا استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل البلدان ومنها الولايات المتحدة) لكن المهم ــ كما يقول ماو في « الوضع الراهن ومهامنا » هو : « تطوير القوى التقدمية واكتساب المعتدلين وعزل القوى المتطرفة » .

هذا ما تقترحه السيدة بنه .



هذه الصفحة الحرة تفتحها «الحرية» لقرائها لابداء ارائهم ، ومناقشة ونقد ما ينشر في « الحرية » من مقالات ودراسات ..

حول ماكتبته الحرية بمناسبة وفاة عبد الناصر

عندما قرأت ذلك العدد وخاصة المقال الافتتاحي « جمال عبد الناصر في التاريخ » اخذني العجب للوهلة الاولى . ماذا يكتبون ؟ وهل هناك تراجع فعلي عن مواقف « الحرية » السابقة بالنسبة للنظام الناصري . وأعدت القراءة بامعان . وفهمت اخيرا ... والحقيقة أن هذا الشعور كان عاما تقريبا لدى جميع من قرأوا « الحرية » هذا الاسبوع ممن كانوا يقرؤونها سابقا . وكان بعضهم يتساءل : ماذا أتراجعت « الحرية » ؟!

والحقيقة أن المقال كان يشكو من اسلوبه. فهو اذ يحاول أن يكون ذكيا في تقييمه لدور عبد الناصر التاريخي ، يقع في الغموض القائم على التلميح والاشارات . واذا كان القارىء العادي لن يقرأ المقال اكثر من مرة ، فان الوضوح والدقة في مثل هذه المقالات التي تحمل الى حد ما ، موقفا سياسيا معينا ، يصبحان امرا ضروريا ، لتفادي أي التباس او غموض .

واذا كان المضمون العميق للمقال يحمل تقييما صحيحا لدور الرئيس عبد الناصر . فان هذا التقييم بحد ذاته لم يكن مباشرا بل كان يأتي ملتويا عبر عدد كبير من التشابيه والمجازات والصور الشعرية . وطالما أن المسألة ليست مسألة تأبينية بحت بقدر ما هي مسألة تقييم لدور رجل « عاش في التاريخ » المعاصر لامته فان الحديث عن السلبيات والايجابيات يصبح أمرا بديهيا .

ورب قائل ان الموقف في ذلك الوقت كان دقيقا بحيث أنه لا يسمح باسلوب اخر فان ذلك لا يبرر استعمال كلمات غير دقيقة ، تحمل معنى تجريديا اخلاقيا : كأن نقول مثلا كان عبد الناصر مستودع كرامة الجماهير . كما انه مهما يكن من امر فان شيئا لا يبرر الوقوع في شرك الايديولوجية الناصرية ، اعني مسألة تنزيه القائد وفصله عن طبقته وذلك ما توحيه فعلا الفقرة التي تتحدث عن الصراع بين عبد الناصر وطبقته .

واذا كان الغموض هو ما يميز المقال الافتتاحي فان سوء التحليل والربط هو الطابع الغالب في مقال « أهم الاحداث في حياة عبد الناصر » فالمقال يحاول ان يعرض تطورات الوضع المصري من ٢٣ تموز ١٩٥٢ – حزيران ١٩٦٧ وذلك على ضوء الدور الذي لعبه عبد الناصر .

والملاحظ بشكل اساسي في هذا العرض هو طابع السرد فيه ، وهذا أمر لا يجوز في حالة عرض لاحداث تاريخية ، يصبح الاكثر اهمية هو مدلول الاحداث واثارها على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، وذلك عن طريق اعادتها الى أصولها المادية اي بما تعنيه على صعيد الصراع الطبقي ، وتوازن القوى في المجتمع ، ولعل ذلك ما يميز تحليلا ماركسيا على تحليل كتحليل « الانوار » و « المحرر » و « النهار » .

وهكذا يصبح الحديث عن محاولة اغتيال عبد الناصر الاولى على يد الاخوان المسلمين، دون أن يشار الى موقف الاخوان ودورهم آنذاك ولماذا محاولة الاغتيال بعد ان تم التوقيع على اتفاقية الجلاء يصبح مثل هذا الحديث مجرد نادرة تروى عن شجاعة الرجل ورباطة جأشه وبذلك يهمل فعلا الجانب التاريخي للموضوع .

كما أن الحديث باختصار شديد عن حدث كحضور عبد الناصر لمؤتمر باندونغ ، دون الاشارة الى الوضع العالمي الذي بدأت تظهر فيه قوى جديدة تنادي بعدم الانحياز الى أي من الكتلتين الغربية او الشرقية ، ودون اشارة الى الموضع الذي بدأت تشهده مصر كقوة جديدة ناشئة في العالم الثالث ، ان ذلك يؤدي الى عملية سلخ واضحة لبعض النتف من الاحداث التاريخية عن واقعها وأرضها ولصقها بعضها الى بعض ثم القول اننا نكتب عرضا لاهم احداث حياة عبد الناصر فليس هناك ما يربط الاحداث بواقعها وظروفها، او ما يربطها بعضها بالبعض الاخر . فقط سرد « اذاعي » لاحداث الفترة التاريخية من حياة عبد الناصر .

يمكن الاشارة ايضا الى خلل اخر في المقال وهو ناتج عن التوسع النسبي في عرض احداث الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦١ ، والاختصار الشديد في عرض احداث الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٧ ، التي لا تقل عن الاولى اهمية من حيث مدلولها التاريخي . فاذا كانت الفترة الاولى هي فترة صعود الناصرية وبلوغها ذروة ما تستطيع ، فان الفترة الثانية هي فترة نمو الطبقة الجديدة وتبلور مصالحها من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة الادارية والعسكرية .

كما انه يمكن ملاحظة الاغفال المطلق لاحداث ما بعد ١٩٦٧ (؟!) . كان من الافضل لو اشير الى هذه الاحداث . فاذا كانت فترة ١٩٦١ – ١٩٦٧ هي فترة السير في الطريق المسدود ، فأن فترة ما بعد ١٩٦٧ هي فترة التراجع الى صف الانظمة المحافظة . فمن مهادنة الانظمة المرجعية ومسايرتها (مؤتمرات القمة) الى القبول بمشروع روجرز (الحل السلمي) الى الموقف (المتراجع) من المقاومة الفلسطينية في الفترة الاخيرة .

أجل لقد كان من الافضل الحديث عن عبد الناصر ونظامه في جميع المراحل : صعوده ، ركوده ، وتراجعه وذلك ضمن تحليل عام يربط الاحداث بعضها بالاخر ويصلها بواقعها الاجتماعي والسياسي . ان ذلك وحده كان الكفيل بعرض تاريخي لاهم الاحداث في حياة عبد الناصر .

يمنى البشير

جواب « الحرية »

يبدو واضحا من سياق هذه الرسالة ان القارىء لا يعترض على مضمون افتتاحية العدد الاسبق من الحرية ، بل يعترض على أسلوبها . فهو يشير الى « العدد الكبير من التشابيه والمجازات والصور الشعرية » التي يعتبر أنها تغطي مضمون الافتتاحية . وهو يبرر اعتراضه بالقول ان المناسبة ليست « مسألة تأبينية بحتة » . لكن ما يغفله القارىء هو أن المناسبة كانت رغم كل شيء مناسبة تأبينية !.. وهذا أمر يفترض أسلوبا معينا في المعالجة هو غير أسلوب التقرير البارد .. والهدف الذي رمت اليه الافتتاحية لم يكن تقديم جردة بمحتوى العهد الناصري ، بقدر ما كان التعبير عن اكبار « الحرية » لوقفة الجماهير العربية عند وفاة عبد الناصر، اي تحديد ما كان الرجل يمثله في عين الجماهير.

ها هنا يأتي ما يسميه القارىء « معنى تجريديا اخلاقيا » .. وهو المعنى المتضمن في القول ان عبد الناصر كان « مستودع كرامة الجماهير الوطنية » .. والواقع ان مفهوم « الكرامة الوطنية » ليس مفهوما خلقيا على الاطلاق . بل هو مفهوم ايديولوجي سياسي ، وهو يلخص المحتوى المباشر الصريح لمرحلة التحرر الوطني .. أما المقطع الذي اشتم منه القارىء فصلا بين عبد الناصر وطبقته ، فانه – في رأينا – قد ذهب في تأويله الى أبعد مما يجب . فالمقالة تتحدث عن انفصال بين « الارادة » و « الاداة » وهذا لا يعني اكثر من ان الاهداف التي وضعها عبد الناصر لحكمه ، في مرحلة معينة من مراحله بقيت في معظمها غير منجزة أو عادت فتردت بعد انجازها بسبب افتقارها الى « الاداة » الصالحة ، ومن الواضح ان هذا الفصل بين « الاهداف » و « المنجزات » لا يرمي ابدا الى اضفاء فعالية تاريخية سحرية على شخص عبد الناصر .. فالمقالة تقول وتردد ان عبد الناصر ظل دائما في طبقته ، في دولته ، الخ ..

بقيت جردة « الاحداث » .. والقارىء يحملها أكثر مما تحتمل ، ويطلب منها التفسير وهي لا تريد سوى التذكير . واذا كانت الجردة لا تشدد على الفترة الواقعة بين ١٩٦١ و ١٩٦٧ فلان هذه الفترة ليست مرحلة «الاحداث» الكبرى في عهد عبد الناصر . لذا فأن التصدي لها لا يجد مكانه في جردة من هذا النوع تعدد (مجرد تعداد) أبرز الاحداث .. أخيرا لم يكن ثمة داع للتعرض الى ما بعد ١٩٦٧ .. اذ لا حاجة هنا للتذكير .. فهذه المرحلة مفروشة على صفحات « الحرية » كل أسبوع .. ثم ان الجردة لم تكن قد اعطيت من صفحات « الحرية » الا صفحتين فأراد الكاتب ان يبقى في حدود ما هو ضروري !.

على هامش مقال الازمة المغربية في الغربال

على هامش « الازمة المغربية في الغربال » .. بصفتي طالبا مغربيا في باريس أود ان أورد هنا بعض الملاحظات حول الدراسة القيمة التي نشرتها « الحرية » بقلم مناضل تقدمي مغربي ، واريد بالخصوص الاشارة الى ما يلي :

على الرغم من أن بعض جوانب المقالين قابلة للمناقشة فان الحقائق والمعلومات الواردة فيهما لا يمكن الشك في صحتها . فجميع الذين عاشوا عن قرب المسيرة النضالية للشعب المغربي ، لا يمكنهم الا ان يشدوا على يد كاتب الدراسة مهنئين على شجاعته في فضح وتعرية المحترفين السياسيين أمام الرأي العام التقدمي المغربي .

ان تسمية الاشياء بمسمياتها شيء ضروري واساسي لاثبات الحقيقة الثورية ، فماركس ولينين وماوتسي تونغ كلهم كشفوا عبر التاريخ النضالي الطويل عن أسماء الانتهازيين والخونة ودحضوا افتراءاتهم ومؤامراتهم ، ونبهوا الجماهير الشعبية الى خطورتهم ، واعتبر أن الرفيق صاحب الدراسة رغم اجتهاده لم يذكر بما فيه الكفاية هوية المجرمين الذين كانوا وراء قتل الشيوعيين والديمقراطيين بواسطة منظمة المقاومة اثر استقلال المغرب . ثم لا يجوز اتهام المنظمة الطلابية التقدمية بالانتهازية لسبب واحد هو أن نضالا ايديولوجيا حادا يدور داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بين الطلبة الثوريين وبين الانتهازيين تماما كما هو واقع داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وهذا لا ينفي وجود عناصر على المستوى القيادي خاضعة لتاثير قيادة البورجوازية الصغيرة . وتجري منذ [...] نشاطات محمومة داخل المغرب وخارجه [...] التحضير للمؤتمر الطلابي وانتخاب [ال]قيادة الجديدة . وتبذل قيادة الاتحاد الوطني [...] امكانياتها لفرض انصارها وابعاد الكوادر الثورية . وبالمناسبة اورد هنا مثلا بسيطا : قبل ثلاثة اسابيع واثناء انعقاد مؤتمر المحامين العرب بالجزائر العاصمة تقدم الطلبة المغاربة الثوريون بملتمس سياسي يطلب من المؤتمر أن يعلن استنكاره لحملة الاعتقالات الجارية بالمغرب ، الا ان الملتمس المذكور لم يسمع عنه المؤتمرون ادنى شيء لان احد اعضاء قيادة حزب الاتحاد الوطني ، وهو أيضا عضو في مكتب المحامين العرب اخفى الملتمس في حقيبته ، ولم يتقدم به كما وقع معه الاتفاق !

ومعلوم أن منظمات تقدمية اخرى كالجبهة السعودية حصلت على تضامن المؤتمر ومساندته لكفاح الاحرار السعوديين . وهذا يفسر أن القيادة البورجوازية الصغيرة عازمة على محاربة جميع الثوريين ولو ادى بها الحال الى السكوت وعدم التضامن مع المناضلين المسجونين الذين كانت السبب الى دفعهم تحت الالة القمعية للحكم الملكي المطلق ..

هذه بعض الملاحظات التي كان لا بد من الاشارة اليها ودعوة جميع الثوريين طلبة وعمالا وفلاحين الى لحم الصفوف والمساهمة بنضال حازم في الكفاح الدائم لانقاذ الجماهير من بطش الرجعية وشعوذة الاقطاعية السياسية .

باريس – عبد العزيز بقال

تتمة هل أنتهى الصراع في العراق

ان حملات الارهاب هذه لم ينج منها حتى الطلبة العراقيين الذين يدرسون في الخارج ، فقبل عدة اسابيع سحبت السلطات العراقية جواز سفر كل من الطالب منذر نعمان الاعظمي الذي يدرس الدكتوراه في جامعة درهام ، ومحمد حسن شناوة الذي يدرس المحاسبة في شفيلد ، وهناك احتمال بوجود قائمة باسماء كثيرة اخرى من الطلبة التقدميين الذين يوجه الحكم عليهم اضطهاده .

وفي فرنسا سحبت السلطات العراقية جوازات سفر كل من الطالب عادل عبد المهدي المنتفجي وطالب الربيعي وكلاهما نشيط في الحقل الوطني والطلابي . وهناك اخبار عن اجراءات مماثلة في اوروبا .

اننا نناشدكم لان ترفعوا اصواتكم مع جميع الناس الاخيار في الوطن العربي وفي العالم لوقف هذه الحملة الهمجية ولاطلاق سراح السجناء السياسيين المعتقلين ، وتقديم المجرمين الى المحاكم . كذلك نناشدكم باستعمال كل وسائل الضغط الممكنة على السفارات العراقية في الخارج وعلى الحكومة لوقف حملة الاضطهاد ضد الطلبة التقدميين في الخارج وارجاع جوازات السفر المسحوبة .

جمعية الطلبة العراقيين
في المملكة المتحدة –
فرع الشمال الشرقي –
فرع يوركشاير .

في اعقاب مؤتمر التنظيمات الطلابية العربية في اوروبا

قرارات لبعض التنظيمات الطلابية حول الثورة الفلسطينية

عقد في مركز الاتحاد العام لطلاب العرب في المملكة المتحدة وايرلندا (من ٢٢ – ٩ – ٧٠ الى ٢٦ – ٩ – ٧٠) مؤتمر للتنظيمات الطلابية العربية في اوروبا الشرقية والغربية . وقد ضم المؤتمر الروابط والمنظمات والاتحادات الطلابية في اوروبا .

وفي ختام المؤتمر اصدرت بعض التنظيمات الطلابية العربية (اللجنة التحضيرية لوحدة عمل الحركة الطلابية العربية ، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الاتحاد الوطني لطلبة سوريا ، اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، الاتحاد العام للطلاب العرب في المملكة المتحدة وايرلندا) بيانا مشتركا فيما يلي اهم بنوده :

١ – مناصرة الثورة الفلسطينية ككل ومساندتها المطلقة والتامة في نضالها الصلب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية .

٢ – تأكيد استقلالها التام وحقها المطلق في تحديد استراتيجية التحرير وتكتيك النضال واسلوب الكفاح لتحرير فلسطين .

٣ – ادانة القرارات التصفوية ابتداء من قرار مجلس الامن مرورا بمشروع دين راسك ، ومشروع نيكسون ومساعي يارينغ ومخطط روجرز وانتهاء بالتصفية الدموية الاخيرة .

٤ – مناشدة القوى الثورية والتقدمية العالمية لتعزيز مساندتها لقضية التحرر العربي وفي طليعتها الثورة الفلسطينية .

٥ – تعبئة الجماهير الطلابية العربية على المستوى العربي والاوروبي وتصعيد نضالها ضد المصالح الامبريالية ومواقعها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الاقطار العربية باعتبار أن تصفية هذه المصالح والمواقع يشكل اكثر اشكال النضال فعالية لمساندة الثورة الفلسطينية وتعزيز جبهتها الخلفية .

تتمات

تتمة ازمة الاقطاع السياسي في ثوب « الشباب والاختصاص »

الرأسمالية اللبنانية ان تبلور اتجاها غالبا يؤمن « وحدة الحكم » و « سلطة يقبل بها الشعب » ؟.. طبعا لا يمكن للشيخ ان يفهم التاريخ الا كما يحلو له وكما يتوافق مع مصالحه . لذلك سيكون من العبث اقناعه بحقيقة عجز الرأسمالية اللبنانية أن تبلور هذا الاتجاه وذلك لعجزها البنيوي وتبعيتها وانتظامها ضمن ايديولوجية التركيبة الاجتماعية التي تهيمن عليها اتجاهات الاقطاع السياسي. كما أنه سيكون من العبث اقناعه بالفرق بين هذه الرأسمالية والرأسمالية الفرنسية التي انقسمت في عهد الجمهورية الثالثة الى فئات تتناحر فيما بينها .. صحيح ان هذه المصالح كانت تعكس اتجاهات متضاربة .. لكن الذي حسم تضاربها – ليس ارادة « الاقلاع » عن طريقة تأليف الحكومات على أساس « تفتيت السلطة بين الزعامات » ، وانما صيغ تاريخية حتمية برزت لضبط هذه الاتجاهات المتباينة وبلورتها في اتجاه واحد غالب . هذا ما مثلته الديغولية اخيرا في فرنسا .. ولم تكن الشهابية في لبنان الا صيغة تاريخية لبنانية من صيغ هذا الضبط ...

لا شك أن « شيخنا » لا يدري أن الشهابية كانت قد تنطحت للقيام بمهمة بلورة اتجاه غالب للرأسمالية اللبنانية .. لكنها اصطدمت باتجاهات الاقطاع السياسي ذات الجذور التي يصعب اقتلاعها الا مع اسقاط دور هذه الرأسمالية ونقض كل ما ينتج عن هذا الدور ويتداخل معه من « سيادة » و « كيان » و « استقلال » وخصوصية وضع ..

اذن ماذا يبقى من الطريق « الديمقراطي » الذي يقترحه الشيخ « للحكومة المرحلية » او حكومة الفنيين والشباب التي اخرجها صائب بك ؟. مسافة قصيرة جدا يحل خلالها حكم الاقطاع السياسي ازمته الراهنة عبر احراج الاقطاب الكبار ووضعهم أمام الامر الواقع ، وذلك خلف التخفي وراء « مجهولين » يبدون وكأنهم « حياديون » والظهور بلباس « فنيين » يبدون أنهم فوق صراعات « البرلمانيين » .. كل هذا في وسط حملة من تضليل الجماهير والحديث « عن ثورة من فوق » !

تتمة نظام يحاول تجديد شبابه بحكومة « شباب »

اوساط « التقنوقراط » في لبنان ليست بعيدة عن أهداف ومنطلقات هذه المؤسسات .

ان جماعة « التقنوقراط » هم ، في الغالب ، اما من المؤمنين بالنظام القائم والراغبين في اصلاحه وتجديده والتواقين الى احتلال مكان فيه ، او ممن تساورهم اوهام بان العلة هي في القيمين على النظام وليست في النظام نفسه .

وواضح ان اقدام العهد على تشكيل « حكومة الشباب » هو في الواقع ظاهرة مرضية للنظام وليس دليل عافية . ذلك ان الجميع يعرفون بأن العهد لم يقدم على هذه الخطوة الا بعد ما تعذر عليه التغلب على التناقضات داخل فريق الاقطاع السياسي والطائفي الذي جاء به، وقد وجد بذلك مخرجا مؤقتا لازمته . وكان طبيعيا بعد ان حصل ما حصل، ان يستغل قضية تشكيل هذه الحكومة من اجل الدعاية والتظاهر بالانفتاح على « الشباب المثقف » والرغبة في اتاحة الفرصة امامه لكي يحكم ويعمل على تطبيق « افكاره » ..

ولكن هذه الخطوة الديماغوجية لن تستطيع خداع الجماهير الشعبية المناضلة من اجل التغيير الجذري للنظام . ومثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم بهكذا حكومة اختارها النظام نفسه وهو على ثقة بانها لا يمكن أن تخرج عن طاعته . وهو بذلك قد اتاح لنفسه فرصة اخرى لتركيز التوازنات الجديدة الناتجة عن مجيء العهد الجديد ، وفي ذات الوقت يحاول الاستفادة من امكانية تضليل بعض الاوساط الجماهيرية ، ولا سيما اوساط الطلاب والمثقفين ، وذلك عن طريق امتصاص اكبر قدر ممكن من موجة النقمة والاستياء المتزايدة .

ان التغيير الجذري للنظام العاجز والمتهافت لا يمكن أن يتحقق الا بالنضال الجدي العنيف ومن قبل القوى الاجتماعية المسحوقة والتي تعاني الامرين من استغلال النظام لجهدها وكبته لحرياتها .. وقيام هذه الحكومة « الكراكوزية » التي قالوا انها ستحاول القيام بالثورة « من فوق » قد أكد حقيقة لا جدال فيها وهي حتمية قيام الثورة « من تحت » لتطيح بالنظام الطبقي المفلس الذي يحاول بعض المتنورين فيه تجديده وتزيينه واعادة الشباب اليه ..ولكن ما حيلة العطار بما افسد الدهر .

تتمة عمال تنظيفات البلدية « الممتازة »

– يعطي وصفة « رشتة » ويرسلنا الى صيدلية البلدية .

– يحولنا الى مستوصف البلدية او وزارة الصحة .

في الحالة الاولى يضطر العامل للذهاب الى طبيب خاص ويقدم افادة في اليوم الثاني فتدفع البلدية بعد ٥ أو ٦ اشهر نصف المبلغ المدفوع .

في الحالة الثانية يذهب المريض الى صيدلية البلدية فيكون الجواب المعلوم جاهزا : لا يوجد من هذا الدواء وهنا يتساءل العمال هل فعلا لا يعلم الطبيب اسماء الادوية الموجودة في الصيدلية كي لا يصفها ام ان الدواء يشق طريقه ليعمل على « ازدهار ورفع هذا البلد الطيب » ايضا على حساب صحة العامل .

في الحالة الثالثة وتكون عادة للاضراس – العيون – الفم .. يذهب المريض الى مستوصف البلدية في محلة الباشورة فتكون تحية الطبيب الاستقبالية هي تعريف العامل المريض على عنوان عيادته الخاصة حيث يعده بالمعالجة بالسعر المخفض « فنحن زملاء » . مع العلم ان هذا المستوصف هو للعموم حيث يستطيع اي شخص يحصل على شهادة « فقر حال » من اي مختار ان يستفيد من « تقديمات » هذا المستوصف .

وهذا معناه ان ورقة طبيب البلدية هي بمثابة ورقة « فقر حال » وتعني ايضا ان الطبيب اصبح مختارا فهل هذا يعتبر مكسبا ؟!

اذا كان التحويل الى وزارة الصحة بهدف اجراء عملية ، فان على المريض واجب ملاحقة معاملته شخصيا . وبالطبع فهي لا تنجز الا اذا كانت مدعومة بالواسطة من قبل واحد من الاقطاع السياسي .

حينما يمرض احد العمال خارج وقت دوام الطبيب فانه يذهب الى العيادات الخاصة ويقدم حسب نظام البلدية ، تقريرا طبيا في صباح اليوم التالي لا يصبح التقرير قانونيا وصالحا لتحويله الى فرع المساعدة المرضية في البلدية الا اذا وافق عليه الطبيب – المختار ، والا فالمريض يعتبر متغيبا وتحسم عليه الايام .

سألتهم عن الحوادث اثناء العمل وكيف تعالجها الجهات المختصة .

فروى لي خليل حادث عبد الله زريق : كان يكنس الشارع وفي الساعة العاشرة دهسته سيارة السفير الاميركي فحسمت البلدية اجرة نصف يوم على العامل القتيل لانه لم يتمم يوم عمله ويشتغل حتى الساعة ١٢ .

في الاشرفية حصلت حادثة اخرى : كان سائق الشاحنة ينتظر وراء مقعده . في الساعة ١٠ر٨ انتابته نوبة قلبية فمات . البلدية حسمت عليه اجرة يومه . ووقع العامل « حرب » عن ظهر الشاحنة فكسر رجله . حسمت البلدية اجرته اليومية . وبالنسبة للضمان الاجتماعي ذكرنا ما تفعله البلدية التي في نفس الوقت لم تدفع لنا الزيادة التي اقرتها الحكومة : ٨٥ر٣ ٪ و٤٪ .

مصطفى قال تجاه كل هذه الامور اضربنا مرتين طلبوا منا حل الاضراب مع وعد بزيادة نصف ليرة يوميا وبتثبيتنا . دفعوا لنا النصف ليرة ومضت سنتان ولم يحققوا لنا التثبيت . كان قائدنا في الاضراب الشيخ محمد عياد .

عاد العامل المسن ، وكان قد انهى عمله ، فقال : كان القائد الشيخ محمد عياد وشخص اخر من آل الخليل : قالوا لنا حلوا الاضراب فحللناه لكنه (الشخص الثاني) قبض . استنكر عاملان من الموجودين هذا الاتهام فما كان من العامل المتهم – بالكسر – الا ان وضع اصبعه في فمه ليبرز اضراسه قائلا : « نحنا خلعنا اضراسنا انتم بعدكم جدد ، ٢٠ سنة خدمة وين راحوا » .

ثم تركنا وذهب وذهبنا نحن ايضا فلقد اصبحت الساعة ١٢ ونصف ليلا .

هكذا يتكلم بعض العمال عن مشاكلهم ومشاكل معيشتهم بينما تستمر جوقة ساحة النجمة بعزف انشودة العدالة الاجتماعية في ظل النظام الحر .



تجربة انتفاضة "الاهوار"
المسلحة في الريف العراقي

بيروت - ٢٦-١٠-١٩٧٠ - العدد ٥٣٨ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً ● AL-HOURRIAH-No. 538-26-10-1970 - BEYROUTH

مابعد إتفاق عمان:

كي لاتقع حركة المقاومة في فخ "الدولة الفلسطينية"



قضايا محلية:

- الوزارة الجديدة ونقاشات المجلس
- ملاحظات حول الوضع المصرفي
- التطبيب .. ومستشفيات وزارة الصحة